الفصل الخامس

نظام الاتحاد ومؤسساته

الفصل الخامس
نظام الاتحاد ومؤسساته

مؤسسات الاتحاد:

اتصفَ نظام حكم اتحاد الجنوب العربي بطابع خاص، قياسًا بأنظمة الحكم الاتحادية، إذ أن إصرار حكام المحميات، الذين ظلوا لزمن طويل في وحدات مستقلة ومتنافسة مع بعضها البعض، على عدم التفريط بقدر كبير من سلطاتهم، أسفر عن قيام اتحاد فيدرالي بسيط أشبه ما يكون بتحالف تعاهدي. فبخلاف الدول ذات الأنظمة الفيدرالية التي يكون فيها نظام المجلِسَيْن التمثيلِيين شيئًا مألوفًا، أحدهم يُمثّل المواطنين، والآخر يُمثّل الدول الأعضاء، اكتفى اتحاد الجنوب العربي بمجلس تمثيلي واحد، التمثيل فيه قائمًا على أساس التعيين. وإذا كان من المألوف في الدول الفيدرالية وجود جهاز تنفيذي مركزي قوي قادر على ترسيخ حكم الاتحاد، ومقاومة الخارجين عن سلطته، فإن الجهاز التنفيذي في اتحاد الجنوب العربي كان جهازًا تنفيذيًا بسيطًا لا يمتاز بمثل تلك القوة. وعمومًا فقد تَمثّل نظام حكم اتحاد الجنوب العربي بالمؤسسات المركزية الآتية:

أولاً - المجلس الأعلى:

وهو يُعدّ السلطة التنفيذية للاتحاد (الحكومة)، وكانت عضويته في الأساس تقتصر على حُكّام الولايات الأعضاء، وفي حالات قليلة نوابهم، وكان ذلك المجلس عند قيام الاتحاد في ١٩٥٩م يتكون من ستة وزراء فقط، يمثلون الولايات الست المؤسِّسة للاتحاد، ثم توسَّع مع انضمام ولايات جديدة حتى وصل إلى ١٦ عضوًا أو وزيرًا، يمثلون معظم ولايات الاتحاد[١].

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٨٠.

وعلى الرغم من أن اختيار أعضاء المجلس الأعلى كان يتم بواسطة المجلس الاتحادي، الذي سنتحدث عنه بعد قليل، إلّا أن ذلك الاختيار كان شكليًا للغاية، فقد كان يتم وفقًا لاعتبارات التمثيل الإقليمي المتفق عليها مسبقًا، وليس لاعتبارات الاختيار الديمقراطي. فبموجب الدستور الاتحادي تستطيع كل دولة في الاتحاد، لها ستة ممثلين في المجلس الاتحادي، الحصول على ممثل لها في الحكومة[١]. وتطبيقًا لتلك القاعدة فقد كان لمعظم الولايات ممثل واحد فقط، في حين كان لعدن أربعة ممثلين، وبعض الولايات الأخرى وهي قليلة (الشعيب، العقربي، المفلحي، العلوي) بدون تمثيل. وفي كل الأحوال فقد كانت مدة شغل الوزراء لوزاراتهم محددة بخمس سنوات، قابلة للتجديد.

وبسبب التنافس الذي كان يسود العلاقات بين حكام المحميات، أَصرَّ الأعضاء المؤسسون للاتحاد- كما لاحظنا من قبل -على أن لا يكون من بينهم رئيس دائم للاتحاد أو للحكومة الاتحادية، وعوضًا عن ذلك اتفقوا على تناوب رئاسة المجلس الأعلى في نظام دوري، شهري. ولن نخوض في النتائج السلبية التي ترتبت عن عدم وجود رأس قيادي للاتحاد، والتي سنوضحها في الفصل القادم والذي سيستعرض مشاكل الاتحاد، لكننا نودّ الإشارة إلى أنه بسبب عدم ثبات قيادة الحكومة، كانت سكرتارية المجلس الأعلى، التي كانت تخضع لوزارة الدولة الخاصة بشؤون المجلس الأعلى تتحمل العبء الإداري والتنظيمي في عمل ذلك المجلس.

فسكرتارية المجلس الأعلى، كانت الجهة المخولة باستلام التقارير والمذكرات التي يودُّ الوزراء عرضها على المجلس الأعلى، وبطباعتها وتوزيعها على أعضاء المجلس الأعلى، في مدة لا تقل عن ٤٨ ساعة من الوقت المقرر لدورة انعقاد اجتماع المجلس الأسبوعية، التي كانت تتم في كل يوم خميس في

(١) دستور اتحاد الجنوب العربي: الباب الرابع، المادتان ١٤، ١٥، ص ٧.

بداية عهد الاتحاد[١]، والتي عُدلت في منتصف الستينات إلى يوم الثلاثاء بناءً على اقتراح وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى، الذي استند إلى حاجة السكرتارية لتدوين المحضر في اليوم الثاني للاجتماع مباشرةً[٢]. وعمومًا فقد كانت السكرتارية الاتحادية كذلك، تتحمّل مسؤولية الشؤون الوظيفية والإدارية والأمنية، في المؤسسات الاتحادية المركزية[٣]، وتقوم بتنظيم واستقبال الضيوف والزوار في العاصمة الاتحادية[٤]. وفي الحقيقة فقد كانت السكرتارية تُمثل العمود الفقري للإدارة في العاصمة الاتحادية، ففضلاً عن مهامها السابقة الذكر، فقد كانت الإطار الذي يجمع عددًا من الدوائر والأجهزة الاتحادية، التي لا يرتقي تكوينها إلى التكوين الوزاري مثل: **إدارة المدعي العام، ودائرة التوظيف، وإدارة الخدمات العامة، والمخابرات، وتفتيش الحسابات**[٥].

وتجدر الإشارة إلى أن التشكيلة الوزارية للاتحاد لم تكن ثابتة في بداية عهده، بفعل استمرار انضمام ولايات جديدة، غير أنها اتجهتْ إلى درجة كبيرة من الثبات عندما استقرت الحدود الاتحادية في منتصف الستينات، فكانت مكونة في الغالب من الوزارات الآتية: **الأمن الداخلي، والداخلية، والدفاع، والشؤون الخارجية، والعدل، والطيران المدني والملاحة، والبرق والهاتف، والزراعة والأسماك، والتربية والتعليم، والصحة، والإرشاد والإعلام، ووزارة**

---

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: مكتب وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى، نظام سير أعمال المجلس الأعلى، الملف ٨١، ص ٢-٣، مركز الأبحاث والدراسات اليمني، فرع عدن.

(٢) نفس المرجع: مذكرة المجلس الأعلى رقم٧٩ لعام ١٩٦٤م، بشأن تعديل يوم الاجتماع الأسبوعي للمجلس الأعلى، ملف ٧١ وثيقة ١٥، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٣) حكومة اتحاد الجنوب العربي: نظام سير عمل المجلس الأعلى، ملف ٨١، ص ٢-٣.

(٤) نفس المرجع: اللوائح الأمنية، صادرة بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٦٤م، الملف ٦ الوثيقة١، محفوظة بمركز الأبحاث والدراسات، فرع عدن.

(٥) وزارة الإرشاد الاتحادية: التقرير السنوي للاتحاد ٦٤-١٩٦٥م، ص ٣٦ .

شؤون المجلس الأعلى، والمالية، والصناعة والتجارة، ووزير أو وزيرين بدون وزارة.

وعمليًا فقد كانت الفوارق كبيرة بين حجم ونفوذ تلك الوزارات، ففي حين كانت بعض الوزارات تتمتع بثقل كبير مثل وزارة الداخلية والأمن الداخلي والتربية والتعليم، كانت وزارات أخرى بسيطة إلى حد كبير مثل وزارة العدل، والطيران المدني، والخارجية، وبعضها استحدثت لسد حاجة التمثيل الإقليمي لا أكثر. وفي كل الأحوال فقد كان الأمر الذي يثير الاستغراب في نظام المجلس الأعلى (الحكومة) ليس ذلك التباين الكبير بين وزاراته فحسب، بل وتلك الصلاحيات الخاصة التي كان يتمتع بها ذلك المجلس، إذ لم تكن صلاحيات تنفيذية صرفة، كما هو الحال في المجالس التنفيذية في الدول الأخرى، بل وتشريعية في حالات معينة. فيحقُّ له وفق المادة ٢٤ من دستور الاتحاد، أن يصدر قوانين مؤقتة، لها قوة القوانين المشرعة من المجلس الاتحادي، إذا كان المجلس الاتحادي غير منعقد. ومع أنه يحق للمجلس الاتحادي وفق المادة ٢٦ من الدستور الاتحادي أن يلغي مثل ذلك التشريع أو يطلب تعديله، إلا أن ذلك لن يلحق أي ضرر بحق المجلس الأعلى في إصدار تشريعات جديدة في الموضوع نفسه[١]. وفضلاً عن ذلك فقد كان يجوز للمجلس الأعلى وفق المادة ٢٨ من الدستور أن يعلن عن وجوب حالة الطوارئ في الاتحاد أو في قسم منه، وأن يصدر التشريعات بمرسوم في تلك الحالة[٢].

ثانيًا - المجلس الاتحادي" التشريعي" :

لقد أصرَّ معظم حكام المحميات أثناء تأسيسهم للاتحاد في فبراير ١٩٥٩م، على التساوي في التمثيل في المجلس الاتحادي، ولم يكن من خيار أمام ذلك الإصرار، لاسيما في ظل غياب معرفة دقيقة بحجم سكان تلك المحميات التي

(١) دستور الاتحاد: الجزء الثاني، التشريعات بأمر مؤقت، ص١٠.
(٢) نفس المرجع: الجزء الثالث، تشريع بمرسوم من المجلس الأعلى، ص١٠-١١.

يمكن من خلالها إبراز ثقل كل منها، وكذلك في ظل تشابه أوضاع المحميات التي قبلت بالاتحاد، غير الإذعان لمبدأ التساوي. ولذلك جرى تحديد ستة مقاعد لكل ولاية اتحادية من الولايات المؤسسة، وعلى أساس ذلك بلغ عدد أعضاء المجلس الاتحادي حينها ٣٦ عضوًا.

ولم تكن ثمة مشكلة طيلة المدة التي كان فيها الاتحاد مؤلفًا من سلطنات أو إمارات قريبة من بعضها البعض، من حيث المساحة أو من حيث تقدير عدد السكان أو مستوى التطور. غير أن الأمر اختلف مع دخول بعض المشيخات الصغيرة، وكذلك مع انضمام عدن إلى الاتحاد التي كان لها ثقل كبير، مقارنة بالولايات الأخرى، ولذلك كان لابد من خرق قاعدة التمثيل المتساوي في المجلسين الاتحاديين، الأعلى والاتحادي. فجرى تعديل الدستور الاتحادي أثناء ضم عدن، لحل تلك المشكلة، فحصلت عدن على أربعة وعشرين ممثلاً، وهو الحد الأعلى لتمثيل الولايات في المجلس الاتحادي، ونصت تلك التعديلات على أن يقرر المجلس الأعلى عدد ممثلي الولايات المنضمة الأخرى على أن لا يتجاوز الستة[١]، فمنحت الولايات الصغيرة مثل **العقربي** و**العلوي** ممثل واحد فقط و**الشعيب** ثلاثة، و**المفلحي** اثنان. وأصبح المجلس الاتحادي مع تزايد عدد الولايات الاتحادية التي بلغت أقصاها (١٧) ولاية يتكون من ١٠٤ ممثلاً.

ونظرًا لطبيعة تكوين المجلس الاتحادي، الذي خضعت التعيينات فيه لاعتبارات قبلية واجتماعية، وليس لاعتبارات القدرة والكفاءة، لم يمارس ذلك المجلس الدور المرسوم له في الدستور الاتحادي حتى في حدوده الدنيا. وعلى الرغم من الحيوية التي أدخلها عليه ممثلو عدن، الذين كانوا بفعل مستواهم

(١) التعديلات الدستورية عند انضمام عدن: الفقرة ٧ التمثيل في المجلس الاتحادي - الرسائل المتبادلة بين وزراء عدن والاتحاد ووزير المستعمرات، أغسطس ١٩٦٢م، ص٦ .

الثقافي، يناقشون ويعترضون، ويطرحون البدائل والاقتراح لما يعرض على المجلس من قضايا، إلا أن دور المجلس بشكل عام ظلَّ باهتًا حتى بعد انضمام عدن، فنسبة ممثلي عدن في ذلك المجلس لم تُمكنهم من التأثير على نتائج المجلس بدرجة كبيرة. فكل القوانين واللوائح والموازنات الحكومية التي كانت تعرضها الحكومة (المجلس الأعلى) على المجلس الاتحادي كانت تمرُّ بدون صعوبات أو معارضة حقيقية.

وفي وسط ذلك كله، يمكن أن يُقال بدون مبالغة، أن بعض ممثلي عدن، الذين كانوا ينتمون إلى الأحزاب والجماعات السياسية التي عارضت الضم، كان لا يهمهم أمر ترسيخ عمل ذلك المجلس، وكانوا لأسباب سياسية أو شخصية لا يتورعون في الهجوم على الحكومة الاتحادية، والاستخفاف بوزرائها بمناسبة أو بدون مناسبة[١]. وإذا استثنينا ممثلي عدن في المجلس الأعلى، فإننا نلاحظ وجود زعماء الولايات الأخرى ممثلين بأشخاصهم في المجلسين الأعلى والاتحادي، الأمر الذي كان لا يعطي لمسألة الفصل بين سلطات الهيئات التنفيذية والتشريعية في الاتحاد سوى خيطًا ضعيفًا.

وعلى عكس المجلس الأعلى، فقد كان للمجلس الاتحادي رئيس دائم يرشحه المجلس الأعلى من بين أعضاء المجلس الاتحادي، وغالبًا ما كان رئيس المجلس الاتحادي عضوًا في المجلس الأعلى وأحيانًا كان وزير شؤون المجلس الأعلى يجمع بين وزارته ورئاسة المجلس الاتحادي. وتجدر الإشارة إلى أن قاعة المجلس الاتحادي في سكرتارية الاتحاد كانت تمثل تصميم مصغر لقاعة مجلس العموم البريطاني، لاسيما من حيث وضع المدرجات التي يجلس عليها الأعضاء.

وعمومًا فقد كانت المهام الإدارية والتنظيمية للمجلس الاتحادي تقع على

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص١٠٢

عاتق أمين عام المجلس، فهو الذي يعدُّ جداول اجتماعات المجلس بعد التشاور مع الرئيس. وهو ملزم بإرسال نسخة من الوثائق التي سيناقشها المجلس لكل عضو من أعضائه في مدة لا تقل عن أسبوعين من موعد انعقاد المجلس. كما تقع على مسؤوليته الاحتفاظ بمحاضر أعمال المجلس، وجميع الأوامر والقرارات التي يتخذها المجلس، ويوقع عليها الرئيس(١).

وعلى الرغم من الضعف الذي كان يعانيه المجلس الاتحادي، بفعل الأسباب التي سبق أن أشرنا إليها، إلّا أن هناك ما هو محسوبٌ له، فجلساته ظلت تذاع مباشرة على الأثير من إذاعة عدن لعدة سنين، وفضلاً عما كان يمثله ذلك النقل من شفافية لأعمال المجلس، فقد كان يمثل من جهة أخرى عامل تثقيف وتوعية لسكان المناطق الريفية الذين لم يكن لديهم بفعل حالة التخلف والعزلة التي كانت تعيشها مناطقهم، أدنى فكرة عن المهام والمسؤوليات الحكومية تجاههم، وفي كل الأحوال فقد أمر المجلس الأعلى بوقف ذلك البث في وقت لاحق، وبالتحديد مع اشتداد الثورة المسلحة ضد البريطانيين وحكام الاتحاد في منتصف الستينات، نظرًا لما كان يلحقه ذلك البث من ضرر معنوي بالاتحاد، فقد كان بعض أعضاء المجلس لاسيما من ممثلي عدن يبالغون في معارضتهم وانتقاداتهم الموجهة للحكومة الاتحادية حتى يكسبوا شهرة بين الجماهير(٢).

وكذلك كان محسوبًا للمجلس الاتحادي تلك الطريقة التي فرضها على تعامل الوزراء مع أعضاء المجلس، فوفق نظام المجلس الاتحادي، كان يحق لكل عضو في المجلس، أن يوجه لكل وزير اتحادي أثناء خطاب الحكومة في المجلس عشرة أسئلة، خمسة شفوية أثناء جلسة المجلس، والخمسة الأخرى

(١) المجلس الاتحادي: اللوائح الداخلية للمجلس ملف ١٦، ص٣، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .
(٢) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص١٠٣.

مكتوبة، والأخيرة لابد أن تصل إلى أمين عام المجلس في مدة زمنية محددة، حتى يتمكن بدوره من إرسالها إلى الوزراء المختصين، الذين ينبغي عليهم أن يحرروا نسختين من إجاباتهم على تلك الأسئلة، نسخة لعضو المجلس الاتحادي المعني، والأخرى لأمين عام المجلس من أجل الحفظ[١].

وبعد التعديلات الدستورية التي أُدخلت على دستور الاتحاد بعد انضمام عدن، أصبح نصاب المجلس الاتحادي هو نصف جميع أعضائه، بدلاً من الثلثين الذي كان معمولاً به من قبل[٢]. وبموجب الدستور فإن المجلس الأعلى هو الجهة الرئيسية التي يحق لها تقديم مشاريع القوانين إلى المجلس الاتحادي. ومع أن الدستور الاتحادي سمح لأعضاء المجلس الاتحادي، في حالات معينة، بتقديم مشاريع قوانين، إلّا أن ذلك الحق كان مُقيّدًا بمجموعة من القيود التي يمكن وصفها بالصعبة، منها أن لا يكون ذلك المشروع يمسُّ المسائل الخارجية للاتحاد أو المسائل التي تربط الاتحاد بالتزامات ومعاهدات مع بريطانيا، أو تخصُّ تعديل الدستور أو الضرائب والإيرادات الاتحادية[٣].

ثالثًا - المحكمة الاتحادية:

ربما لا نبالغ، إذا وصفنا السلطة القضائية لاتحاد الجنوب العربي، بأنها كادت أن تكون معدومة. فقبل ضم عدن لم يكن يملك الاتحاد طيلة السنين الثلاث الأولى من عمره أي محكمة اتحادية. وعلى الرغم من أن التعديلات التي أُدخلت على دستور الاتحاد عند ضم عدن، اشتملت على خطوات عملية لتأسيس محكمة عليا للاتحاد كسلطة قضائية، إلا أن المجلس الأعلى لم يهتم بأمر تأسيس تلك المحكمة إلّا في وقت متأخر من العمل بالدستور المعدّل. فلم يُقدِّم ذلك المجلس مشروع قانون تلك المحكمة إلى المجلس الاتحادي

(١) المجلس الاتحادي: المرجع السابق، ص٧ .
(٢) التعديلات الدستورية: المصادق عليها في مشروع ضم عدن، ص٦.
(٣) نفس المرجع السابق والصفحة.

للمصادقة عليه إلّا في يناير ١٩٦٤م[١]، أي بعد مرور سنة من ضم عدن، ولم يوقّع الرئيس الدوري للمجلس الأعلى على قانون المحكمة العليا لكي يصبح ساري المفعول، إلّا بعد خمسة أشهر من مصادقة المجلس الاتحادي[٢]. وبصرف النظر عن أي اعتبارات أخرى تَسبّبت في ذلك التأخير، فقد كان ذلك كله يبين بوضوح، مدى ضعف الأهمية التي كانت تُمثلها السلطة القضائية في النظام العام للاتحاد. ومهما يكن من أمر، فقد كانت صلاحيات المحكمة الاتحادية، وفق الدستور الاتحادي، تتلخص في الآتي:

أ - **كمحكمة ابتدائية**: في تفسير الدستور (بموجب قانون اتحادي) عند الإحالة من المحاكم الأخرى، وفي الفصل في المنازعات بين الاتحاد والولايات الأعضاء، وفي المنازعات بين الولايات مع بعضها البعض، وفي القضايا المرفوعة ضد المسؤولين والموظفين الاتحاديين.

ب - **كمحكمة استئناف**: للنظر في استئناف قرارات المحاكم العليا للولايات، في القضايا التي نَصّت القوانين الاتحادية أنها مسائل اتحادية أو أنها تقع ضمن صلاحيات الولاية بموافقة الاتحاد.

ج - **كمحكمة استشارية**: في تفسير المسائل والنصوص المتعلقة بالدستور الاتحادي، عندما يطلب منها ذلك[٣].

وعمومًا فقد ظلّتْ المحكمة العليا الاتحادية، ووزارة العدل الاتحادية التي استحدثت بعد ضم عدن إلى الاتحاد، تمارسان سلطة قضائية في غاية الشكلية، ويكفي أن نشير للتأكيد على ذلك، إلى أنه حتى السنة الأخيرة من عمر الاتحاد

---

(١) صوت الجنوب: العدد ٣٠، السنة الثالثة، الجمعة ١٠يناير١٩٦٤م.

(٢) Supreme Council Memorandum No 109 of 1964. Court of Al Lttihed Law,
ملف ٤٨ محفوظ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٣) التعديلات الدستورية: ص ١٢-١٣.

لم تكن تعترف بالمحكمة الاستئنافية الاتحادية وتقبل بأحكامها سوى (٦) ولايات فقط من (١٧) ولايات اتحادية[١]. وفيما كان ذلك الوضع القضائي، يعكس مدى ضعف نظام الاتحاد القضائي، في ظل ضعف المجلس الاتحادي ومحدودية صلاحياته التشريعية التي يشاركه فيها كما رأينا المجلس الأعلى، فقد كان في الوقت نفسه يعكس ضعف القضاء والتشريع في الولايات الأعضاء، فبعض ولايات الاتحاد لا تحتكم في شؤونها العامة لقوانين مشرعة أو حتى مكتوبة، وإنما لمجموعة من الأعراف والتقاليد، وبعض تلك الولايات أو معظمها لم تكن تمتلك مجالس تشريعية، وإنما كانت تصدر القوانين والمراسيم الخاصة بها، عن طريق مجالس السلطنات والإمارات التي يهيمن عليها حكام الولايات إلى أبعد الحدود.

سلطة المندوب السامي على الاتحاد:

قبل الدخول في تفاصيل سلطة المندوب السامي على اتحاد الجنوب العربي، نودُّ أن نشير إلى أنه لم يكن بين بنود الدستور الاتحادي، حتى بعد تعديله على إثر انضمام عدن إليه، ما يشير لا من قريب أو بعيد إلى أي قَدْر من تلك السلطة، ولا ريب في أن الأسباب التي دفعت بالبريطانيين وحكام الاتحاد إلى إظهار الدستور الاتحادي بتلك الصورة، هي أسباب سياسية دعائية لا تستعصي على الفهم، وفي جميع الأحوال فتلك الأسباب ليست المهمة هنا، وإنما المهم هو أن سلطة المندوب السامي التي أغفلها الدستور، استندت في الأساس، إلى الحقوق القانونية الممنوحة لدولته في معاهدة الحماية والصداقة، التي أُبرمت بين حكام الاتحاد وبريطانيا في بداية ظهور الاتحاد في فبراير ١٩٥٩م، وكذلك إلى اتفاقية ضم عدن التي أبرمت بين بريطانيا وحكومة الاتحاد والتي اعُتبرت مُكمّلة للمعاهدة السابقة. ولا نريد أن نقف هنا كثيرًا مع معاهدة الحماية والصداقة التي سبق أن وقفنا أمامها في فصل سابق، لكننا نود أن نشير

(١) صوت الجنوب: العدد ٧، السنة السادسة، ٢١ أكتوبر ١٩٦٦م.

فقط إلى ما يؤكد سلطة البريطانيين ونفوذهم على الاتحاد في تلك المعاهدة، فالمادة **الأولى** منها أعطت لبريطانيا الحقّ في الإشراف على علاقة الاتحاد بدول الخارج، وبالهيئات الدولية. وألزمت المادة **الرابعة** منها اتحاد الجنوب بقبول نصائح بريطانيا، وبتسهيل مهمات الموظفين والاستشاريين البريطانيين في المؤسسات الاتحادية[١]. كما منحت **الملاحق** التي أرفقت بالمعاهدة الحق لبريطانيا في التدخل في الشؤون العسكرية والأمنية للاتحاد، واتخاذ أي خطوات تراها ضرورية في ذلك الجانب[٢].

ومنذ تأسيس الاتحاد في **١٩٥٩**م أصبح المعتمد البريطاني للمحمية الغربية مستشار عامًا للاتحاد، وممثلاً لسلطات حاكم عدن، الذي كان يمارس سلطاته المباشرة على مستعمرة عدن، وبعد دخول عدن إلى الاتحاد في مستهل عام **١٩٦٣**م، لم تتبدل كثيرًا سلطات الحاكم البريطاني الذي أصبح مندوبًا ساميًا، فقد ظل بحسب اتفاقية الضم المبرمة بين الاتحاد وبريطانيا يتمتع بسلطة عليا وواسعة في ولاية عدن، فعلى الرغم من أن عدن ارتبطت بالنظام الاتحادي بعد عملية الضم، وكانت تخضع في بعض المسائل لغاياته على الأقل من الناحية الإدارية، إلا أنها ظلت بشكل أو بآخر، وباعتراف آخر مندوب سامي.. مستعمرة بريطانية[٣].

ولم يكن النفوذ البريطاني على الاتحاد الفيدرالي محسوسًا به كما كان الحال في عدن، إذ كان الاتحاد يتمتع من الناحية السياسية والقانونية بحكم ذاتي واسع، غير أن ذلك النفوذ كان يتحقق من خلال المستشارين والاختصاصيين البريطانيين، الذين كانوا متواجدين في كل المواقع والمرافق الاتحادية المهمة، فمثلاً كان إلى جانب وزير المعارف الاتحادي مستشار بريطاني للمعارف، وإلى

---

(١) Treaty of Friendship and Protecion, P.3-4.

(٢) Ibid, P.5.

(٣) Trevelyan: The Middle East in Revolution, P. 214.

جانب وزير الداخلية مستشار بريطاني، وإلى جانب وزير الزراعة مستشاران أحدهما للري والآخر للزراعة، وبجانب وزير المالية سكرتير بريطاني وإلى جانب وزير الدفاع وكيل بريطاني، وكذلك الحال في بقية الوزارات الاتحادية الأخرى[١].

وخضعت المؤسسات العسكرية والأمنية للاتحاد بدرجة أكثر من غيرها لنفوذ البريطانيين، فقيادة تلك المؤسسات كانت في يد ضباط بريطانيين، وارتبطت من الناحية التموينية والتدريبية والعملياتية بقيادة القوات البريطانية في قاعدة عدن. وعمومًا فقد كان يقف على رأس كل هؤلاء المستشارين والموظفين والضباط البريطانيين كبير المستشارين البريطانيين في الاتحاد، المستر **كندي تريفاسكيس**، ومن بعده المستر **يونج**.

النظام الإداري للاتحاد:

كان المجلس الأعلى الاتحادي يمثل الإطار الرئيسي للإدارة، بوصفه الحكومة المركزية للاتحاد، وكانت الوزارات التي كان يتكون منها المجلس الأعلى، والتي كانت تشرف كل منها على أنظمة الاتحاد في مجالها، تتكون من عدد متقارب من الدوائر يتراوح بين **٣-٤** دوائر رئيسية، وتتولى الإشراف على مسؤوليات الوزارة. وكان المجلس الأعلى الذي حاول بمساعدة المستشارين البريطانيين أن يتحرى الدقة في التعيينات، يتولى تعيين مدراء تلك الدوائر وكبار الموظفين في الوزارات الاتحادية. كما كان الجهة المسؤولة عن إصدار القرارات واللوائح الخاصة بنظام الاتحاد الإداري مثل: **الانضباط في العمل، ونظم الرواتب، ودرجات السلم الوظيفي، وشروط العمل في الوظائف العامة، والتعويضات، والمكافآت والأمن**. وكانت سكرتارية المجلس الأعلى تتولى ربط مختلف فعاليات تلك الدوائر الحكومية الاتحادية مع بعضها البعض.

---

(١) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص ١٥٢.

وفي الحقيقة فقد كان أكثر أعضاء المجلس الأعلى (الحكومة) الذين كانوا في الغالب من حكام السلطنات والإمارات الاتحادية، كانوا لا يتمتعون بالقدرات الإدارية والمهنية التي تُمكّنهم من تسيير أعمال تلك الوزارات، وبعضهم كان بالكاد يعرف القراءة والكتابة. وكما لاحظنا فقد كان وجودهم على رأس تلك الوزارات إنما بحكم حق ولاياتهم في التمثيل الوزاري، وليس بحكم الكفاءة والمؤهلات، ونظرًا لذلك فقد كانت مسؤوليات بعضهم كوزراء، شكلية إلى أقصى مدى. وفي كل الأحوال فقد كانت أمور تلك الوزارات الاتحادية تسير عمليًا بالخبراء والمستشارين البريطانيين وبعض الأجانب من جهة، وبالإطارات الشابة المتعلمة من أبناء البلاد من جهة أخرى[١]. واقتصر دور عدد من هؤلاء الوزراء على التوقيع فقط على وثائق، ربما لا يملكون عنها أدنى فكرة، وعلى قراءة الخطب المعدة مسبقًا من الاختصاصين في الحفلات والمناسبات الرسمية.

وبصفة عامة فقد عانى الجهاز الإداري للاتحاد من مشاكل وصعوبات كثيرة، لعل أبرزها شحّ الكادر المحلي، فإلى جانب قلة عدد المؤهلين تأهيلاً علميًا ومهنيًا، لشغل المناصب المهمة في الوزارات الاتحادية من أبناء البلاد، فقد تعمّدت السلطات الاتحادية والمستشارون البريطانيون إبعاد أو تجاهل العناصر ذات الميول الوطنية من الكادر المحلي القادرة على شغل مثل تلك المناصب، وذلك خوفًا من تغلغل الحركة السياسية الوطنية المعارضة في مؤسسات الاتحاد. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة الاتحادية لتعريب الوظائف في وزارات الاتحاد، مثل قرار المجلس الأعلى في يوليو ١٩٦٣م بالبدء في تعريب الخدمة المدنية[٢]، إلا أن تلك الجهود لم تحقق نجاحًا كبيرًا في إحلال الكادر المحلي، إذ ظل الجهاز الإداري في الاتحاد حتى

(١) الحبشي: اليمن الجنوبي اقتصاديًا واجتماعيًا، ص ٧٣.
(٢) صوت الجنوب: العدد٧، السنة الثالثة، الأحد ٢٨ يوليو ١٩٦٣م.

لحظة الاستقلال خليطًا من الأجناس المختلفة، بعضهم أوربيون وأكثرهم بريطانيون، وبعضهم آسيويون من الهند وباكستان، والبعض الآخر عرب لاسيما من الأردن والصومال، فضلاً عن الموظفين المحليين الذين كانوا في تزايد مستمر، وكانت لهم الغلبة في الوظائف والمناصب الحكومية الأدنى.

وعانى النظام الإداري الاتحادي من مشكلة أخرى، هي عدم التجانس بين نظام الإدارات الاتحادية المركزية، ونظام الولايات التي كانت تخضع أمورها في نواحٍ كثيرة للنموذج الإداري التقليدي، ومع أن معظم الولايات حاولت تبنِّي عدد من الخطوات الإصلاحية في نظامها الإداري، إلا أن مشكلة التفاوت ظلت قائمة بين نظم الولايات والاتحاد من ناحية، و نظم الولايات مع بعضها البعض من ناحية أخرى، ففي الوقت الذي كانت فيه ولايات ما تزال تحتكم للنظام العشائري المتخلف في جميع قضاياها مثل مشيخات **الشعيب** و**المفلحي** و**العلوي**، كانت فيه ولاية عدن تحتكم لنظام إداري على درجة كبيرة من التطور.

ومن المفيد ذكره، أن الجهاز الوظيفي الاتحادي لم يكن بكامله يخضع للحكومة الاتحادية. فَحَسَب اتفاقية ضم عدن إلى الاتحاد، شكلت لجنة خاصة للإشراف على الموظفين الأوربيين الذين كانوا يعملون في وزارات الاتحاد، وخضعت تلك اللجنة حسب توصيات تقرير "راماج" لسلطة مزدوجة من المندوب السامي والحكومة الاتحادية[١]، وبحكم الوظائف والمناصب التي شغلها هؤلاء الموظفون، فقد تمتعوا بامتيازات حقوقية كثيرة، جعلتهم يتمسكون بتلك الوظائف ويخلقون العراقيل أمام محاولة إحلال الكادر المحلي محلهم.

وعمومًا فالنظام الإداري الذي اتبعته الحكومة الاتحادية، كان في مجمله نتاج لخبرات وسياسات بريطانية وليس لتراكم خبرة محلية، فمن خلال خبرة البريطانيين الطويلة في التعامل مع الشعوب المختلفة التي استعمروها بشكل

(١) ريتشارد راماج: تقرير عن نواحي الخدمة العامة للصلة الأوثق بين مستعمرة عدن واتحاد الجنوب العربي، عدن، ١٣ إبريل ١٩٦٢، ص١٣ .

عام، وفي التعامل مع مناطق الجنوب اليمني بشكل خاص، وضعوا نظامًا إداريًا للاتحاد يتناسب بصورة عملية مع ظروف المنطقة. فعلى الرغم من الملاحظات والانتقادات التي تَعرّض لها حكم الاتحاد وسياسة البريطانيين في جنوب اليمن، إلا أن ذلك لا يجعلنا ننكر أن النظام الإداري الذي خضع له اتحاد الجنوب شكَّل خطوةً متقدمة مع ما كانت تعيشه المنطقة، التي كانت تفتقر لأي أثر لحياة إدارية منظمة، كما أنه كان نظامًا عمليًا وناجحًا في إنجاز المهمات الإدارية والمعاملات العامة، التي تدلُّ الوثائق الاتحادية على أنها كانت تسير بصورة سهلة ونظامية وبعيدة عن الروتين المعقد والفساد، كما أن تلك الوثائق دلت على أن الانضباط للعمل كان يخضع لمقاييس وشروط صارمة مما كان يزيد من مردود العمل ونوعيته. ويكفي أن نشير في ذلك الصدد إلى أن تلك الأنظمة الإدارية والمالية ظلَّت سارية المفعول في الجنوب كما هي، منذ الاستقلال وحتى الوحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن العُطل الرسمية للاتحاد بلغت بعد ضم عدن ١٢ يومًا في السنة، بحسب قرار المجلس الأعلى في ٢٥ يوليو ١٩٦٣م، وتوزعت تلك الأيام على النحو الآتي: يوم واحد لكل من المناسبات التالية: أول محرم، و ١٠محرم، ١٢ ربيع أول، ٢٧ رجب، عيد الاتحاد في ١١ فبراير، وعيد ميلاد المسيح في ٢٥ ديسمبر، ويومان لعيد الفطر، وأربعة أيام لعيد الأضحى[١]. وعلى الرغم من الاعتراضات التي قوبل بها ذلك القرار من الشركات الخاصة العاملة في عدن، وكذلك من اتحاد أرباب العمل في الميناء، بدعوى أن تلك المناسبات كثيرة وأن ذلك العدد من الإجازات لاسيما إجازة عيد الأضحى سيخلق صعوبات وعراقيل أمام العمل في الميناء والمدينة[٢]، إلا أن المجلس

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: تقرير اللجنة المشتركة بشأن العطل، ملف ١٠٩، وثيقة ٤.

(٢) نفس المرجع: وثيقة رقم٢، رسالة السكرتير التنفيذي لأرباب عمل الميناء للمجلس الأعلى.

الاتحادي وافق على مقترح المجلس الأعلى الخاص بجدول العطل، وأصدر به قانونًا عرف بقانون العطل الرسمية لعام ١٩٦٤م[١].

ومع أن العطلة الأسبوعية الرسمية للاتحاد هي يوم الجمعة، إلا أن الحكومة الاتحادية لم تلزم ولاية عدن _ بعد ضمها إلى الاتحاد _ التي كانت عطلتها الأسبوعية يوم الأحد، التقيد بذلك اليوم، وإنما تركت الأمر اختياري لها. ومنح الموظفون البريطانيون والأوربيون في الاتحاد، فضلاً عن عطلة الجمعة، يوم عطلة أسبوعي إضافي هو يوم الأحد[٢]. وكان قانون الاتحاد يقضي بأنه إذا صادفت يوم الجمعة عطلة رسمية أخرى من عطل الاتحاد المذكورة سابقًا، فإنه يستعيض عنها بيوم السبت، الذي سيكون عطلة رسمية، لكن ذلك كان لا ينطبق على العطل التي تصادف يوم الأحد[٣].

وقياسًا بمستوى الدخل العام للاتحاد، وبالمستوى المعيشي لسكانه، فإننا نلاحظ تحسنًا كبيرًا في مستوى مرتبات وأجور موظفي الجهاز الحكومي الاتحادي لاسيما الوظائف العليا والجيش، وفيما فَسّر البعض ذلك التحسن أو الارتفاع في الأجور، بنيّة البريطانيين خلق العراقيل والمتاعب أمام الدولة القادمة في الجنوب، لجعلها شديدة الارتباط بهم، فقد يفسر الهدف من تحسين المستوى المعيشي للموظف العام، هو حرص البريطانيين وحكام الاتحاد على ضمان إخلاص ذلك الموظف لحكومته. وفي كل الأحوال فقد كان ارتفاع الأجور من العوامل التي أثقلت الموازنة الاتحادية، وجعلتها تئن تحت وطأة العجز المتصاعد. فعلى سبيل المثال، كان راتب الوزير السنوي حسب ميزانية السنة المالية[٤] ١٩٦٠-١٩٦١م ٣ آلاف دينار/ جنيه، يضاف إليه علاوات

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: إعلان قانون العطل لعام ١٩٦٤م، ملف ٧١.
(٢) المرجع نفسه: مذكرة المجلس الأعلى رقم ٢٣ لعام ١٩٦٣م بشأن العطل، ملف ٨٦، الوثيقة ١.
(٣) نفسه: مذكرة المجلس الأعلى رقم ٥٣ لعام ١٩٦٣م بشأن العطل، وثيقة ٤.
(٤) كانت السنة المالية للاتحاد تبتدئ في مارس من كل عام.

السكن والضيافات والمواصلات التي كانت تصرف شهريًا[١]، ولا تبعد عن ذلك كثيرًا مرتبات كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت مسميات الدرجات الوظيفية في الاتحاد، في أكثرها مسميات أجنبية فمساعدو وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر الاتحادية المركزية، كانوا تحت المسمى الوظيفي " درجة عليا" وداخل تلك الدرجة أكثر من مرتبة، وما دونها سميت الدرجات الوظيفية بأسماء الأحرف الإنجليزية، فدرجة "A أيه" التي بدورها تتفرع إلى أكثر من مرتبة اقتصرت على مدراء المرافق، والضباط التنفيذيين والفنيين والاختصاصيين، ثم بعدها درجة "B بي" و" C سي"، وآخرها "I آي" التي شملت المراسلين والحراس ومن يقابلهم.

الوضع الاقتصادي للاتحاد:

بصفة عامة، فقد كان الوضع الاقتصادي لاتحاد الجنوب العربي، وضعًا غير مترابط وشديد التخلف. فلم يبدأ البريطانيون بالاهتمام باقتصاد المحميات، التي تشكل منها الاتحاد، إلا منذ سنوات قليلة سابقة لقيامه. وحتى التنمية الزراعية التي تبناها البريطانيون في نهاية الأربعينات وفي الخمسينات، تَمّت في مناطق معينة، واتجهت نحو إنتاج زراعي محدد بما يضمن تبعيته للسياسة الاقتصادية البريطانية. وربما لا نجافي الحقيقة كثيرًا، إذا وصفنا اقتصاد "اتحاد الجنوب العربي" بأنه كان محطة خدمات، فعناصر تلك الخدمات تتلخص في الآتي:

أولا – في الخدمات التي كانت تقدم للسفن في ميناء عدن التي كان عددها يصل في الشهر الواحد إلى ٦٠٠سفينة، والتي قُدرت عائداتها بحوالي ثمانية مليون جنيه سنويًا[٢].

---

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: ميزانية الإيرادات والمصروفات لعام ١٩٦٦/ ١٩٦٧م، ص١٠.

(٢) د. عبدالرزاق حسن: اليمن الجنوبي بعد الاستقلال، الطليعة، القاهرة، العدد ١٢، السنة الرابعة، ديسمبر ١٩٦٨م، ص ٦٨ .

ثانيًا - في الخدمات المرتبطة بتخزين البضائع وإعادة تصديرها إلى المناطق والبلدان المجاورة، التي شكلت في سنة **١٩٦٤م** (**١١** في المائة) من مجموع تجارة الاتحاد، وإن كانت تلك الخدمات قد تراجعت بسبب ظهور موانئ منافسة في المناطق المجاورة، مثل ميناء جيبوتي وميناء الحديدة.

ثالثًا - في الخدمات المقدمة للقوات البريطانية في عدن، فخلال المدة من **١٩٦٠**- **١٩٦٤م** صرف البريطانيون حوالي (**١١**مليون) جنيه سنويًا على البناء، وأنفق جنود القاعدة الذين كان مجموعهم حوالي **١٧** ألف جندي مابين (**٧** - **٨** مليون) جنيه إسترليني سنويًا هم وعائلاتهم في عدن[١].

وإجمالاً فنسبة الخدمات في الدخل العام للحكومة الاتحادية كانت تُشكل نسبة تتراوح بين **٧٥**-**٨٥** في المائة، بينما لا تتجاوز نسبة دخل الزراعة والأسماك والصناعة (**٢٥** في المائة) من ذلك الدخل فقط[٢]. وعلى أية حال فقد لَخّص الخبيران الاقتصاديان اللذان استدعتهما حكومة الاتحاد من بريطانيا لدراسة الوضع الاقتصادي للاتحاد وتقديم المقترحات للنهوض به، في النقاط الآتية:

- عدن ذات اقتصاد عالي التخصص يعتمد على التجارة وعلى المرافق التي تُوفر الخدمات التموينية للسفن، وعلى مصفاة الزيت التي تقوم باستيراد النفط الخام وتكريره وتموين السفن به.

- مناطق قريبة من عدن (مثل لحج وأبين) تزرع محاصيل اقتصادية إما للتصدير مثل القطن أو للاستهلاك في سوق عدن مثل الخضار والفواكه.

- هناك تباين وتناقض كبير بين أوضاع عدن وأوضاع المناطق الأخرى.

- معظم أجزاء الاتحاد تفتقر إلى موارد المياه السهلة، وطبيعة أرضها جبلية، وتفتقر أكثرها إلى الأمن.

---

(١) فرد هولداي: الصراع السياسي في شبة الجزيرة العربية، ص ١١٢.
(٢) د. عبدالرزاق حسن: نفس المرجع السابق والصفحة.

- توسع الاستثمار في البناء في المدن، وعدم وجود أشكال الصناعة المتطورة[١].

ومع ذلك الوضع الاقتصادي الصعب والمتناقض، الذي كان يعيشه اتحاد الجنوب العربي، فقد كانت موازنته المالية تعتمد بشكل متزايد على المساعدات المالية البريطانية التي كانت تتحمّل دفع العجز في تلك الموازنة، فمن أصل إيرادات الاتحاد للعام المالي ١٩٦٣-١٩٦٤م التي بلغت ٨,٥٩٦,٦٣٧ جنيه، كانت المنحة البريطانية ٤,٨٤٩,٨٢٢,١ جنيه[٢]، وفي العام المالي اللاحق الذي بلغت فيه الإيرادات الاتحادية ١٠,٥٦٣,٩٩٨ جنيه / دينار، كانت المعونة البريطانية فيها ٥,٩٨٨,٤٩٠ جنيه / دينار، وعلى الرغم من الزيادة التي كانت تشهدها الصرفيات العامة للاتحاد إلا أن ذلك كان لا يعكس زيادات تُذكر في مستوى الإيراد المحلي وإنما زيادة في مقدار المساعدات والإعانات المالية البريطانية، ففي موازنة الاتحاد للعام المالي ١٩٦٦/١٩٦٧م التي بلغت ١٨,٦٧٥,٧٢٥جنيه/ دينار، كانت المساعدات البريطانية من أصل ذلك المبلغ ١٢,٦١٧,١٢١ جنيه/ دينار[٣] .

و كانت الإيرادات المحلية للاتحاد على ضآلتها، تعتمد بدرجة رئيسية على الضرائب والرسوم الجمركية، التي تحولت في إبريل ١٩٦٣م إلى ضريبة اتحادية بعد أن كانت ضريبة تابعة للولايات. وكانت تلك الضرائب التي يفرضها الاتحاد على بعض البضائع والمواد التجارية التي تمرُّ في أرضه تُجبى في خمسة مراكز جمركية[٤]، أحدها في عدن والأخرى في أطراف الاتحاد ومنافذه مع شمال اليمن ومع المحميات الشرقية. وكانت المواد الرئيسية للضرائب الجمركية

(١) بيرسي سلوين، وديفيد هولند: السياسة الاقتصادية والتنمية في اتحاد الجنوب العربي، إصدار حكومة الاتحاد، عدن، ١٩٦٧م، ص ١٥٦-١٥٩ .
(٢) وزارة الإرشاد الاتحادية: مولد شعب، ص ١٣٢.
(٣) حكومة اتحاد الجنوب العربي: الإيرادات والمصروفات لعام ١٩٦٦/١٩٦٧م، ص١٥.
(٤) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: المرجع السابق، ص ٩.

الداخلة إلى الاتحاد أو الخارجة منه هي **المشروبات الكحولية، والعطور، والقات، والتبغ**. و تفرض ضرائب بدرجة أقل على المياه الغازية ووقود السيارات، ورسوم الطرقات على السيارات الخارجة والداخلة إلى الاتحاد. كما كان الاتحاد يفرض ضريبة دخل على مصافي الزيت في عدن إلا أن تلك الضريبة كانت رمزية فقط[١]. وبوجه عام فقد كانت تلك الضرائب على تعددها لا تشكل إلا رقمًا صغيرًا في إيرادات الموازنة الاتحادية، ففي حين كان إجمالي تلك الضرائب حوالي مليون وأربعمائة ألف في السنة المالية ١٩٦٠/ ١٩٦١م، ارتفع فقط إلى حوالي ٢ مليون وثلاثمائة ألف في السنة المالية ١٩٦٤/ ١٩٦٥م[٢].

ولعلَّ ما كان يثير الدهشة في الموازنة الاتحادية بشكل أكبر، هو حجم المبالغ المنفقة على الجانب الأمني والعسكري مقارنةً بالجوانب الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية، فمن إجمالي المبلغ المقرر لموازنة الاتحاد للسنة المالية ١٩٦٦/ ١٩٦٧م الذي بلغ حوالي ١٩ مليون دينار، خصص ما يزيد على التسعة مليون منه للجيش والشرطة[٣]. وفي الوقت الذي كان يعكس فيه ذلك العبء المالي الكبير للمؤسسات العسكرية والأمنية الاتحادية على موازنة الاتحاد، الضغط الذي كانت تعانيه الحكومة الاتحادية في الحفاظ على الاستقرار داخل ولايات الاتحاد، لاسيما بعد قيام الثورة المسلحة في عام ١٩٦٣م التي سنقف أمامها في الفصل التالي، فقد عكس في الوقت نفسه حالة الاهتمام والعناية التي أبداها البريطانيون وحكام الاتحاد تجاه تلك المؤسسات، لضمان إخلاصها وتفانيها في خدمة الحكومة الاتحادية، بعد ظاهرة الانقلابات العسكرية التي كانت تشهدها حينئذ المنطقة العربية.

---

(١) وزارة الإرشاد الاتحادية، التقرير السنوي ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، ص٢٩.
(٢) نفس المرجع: ص٣٣.
(٣) خطاب وزير المالية الاتحادي في المجلس الاتحادي: صوت الجنوب، العدد ٤٨، الجمعة ١٩ أغسطس ١٩٦٦م.

وكانت الأعباء والالتزامات الاتحادية المرتبطة بانتساب دولٍ جديدة إلى الاتحاد، من الأسباب التي أسهمت في عدم توقف النفقات عن التزايد طيلة عمر الاتحاد. ولذلك كان من الواضح مع ذلك العجز الكبير الذي كانت تعانيه مالية الاتحاد، وصعوبة أن يتم الإعداد لتنمية شاملة في الاتحاد، إذ تعتمد على مستوى متقدم من الإمكانات والتجهيزات. وتَعمّقت الصعوبات التي كانت تواجه التنمية في الاتحاد مع تعقيدات الوضع الأمني، فمقابل زيادة النفقات العسكرية بشكل مفرط في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد بفعل ازدياد أعمال المقاومة المسلحة، تزايد في الجانب الآخر إهمال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لم يُخصص لها أكثر من ١٥ في المائة، علمًا أن قطاع الزراعة كان من أكثر القطاعات تضررًا، فلم تتجاوز نسبته في الموازنة الاتحادية ٢,٣ في المائة[١].

العملة:

ظلت العملة المتداولة في عدن حتى سنة ١٩٥١م هي " الروبية " الهندية. وبعد ذلك ارتبطت عدن بمجلس عملة شرق أفريقيا، فحلَّ الشلن الأفريقي الذي كان يساوي مئة سنت بشكل تدريجي محل الروبية في عدن. ولم يحدث أي تحوُّل في التعامل مع تلك العملة بعد قيام الاتحاد في ١٩٥٩م، فقد ظلت الولايات الاتحادية تتعامل بالشلن وبالريال الفضي (ماريا تيريزا)[٢]، الذي كان واسع الانتشار لاسيما في المناطق الريفية[٣]. وبعد انضمام عدن إلى اتحاد الجنوب، أقرت الحكومة الاتحادية وضع عملة نقدية خاصة بالاتحاد، ومرتبطة بالجنيه الإسترليني، فتمَّ الاتفاق في المجلس الأعلى، في منتصف سنة ١٩٦٣م

(١) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٤٥١.

(٢) يرجح بعض المؤرخين أن ظهور العملة النمساوية ماريا تيريزا في الشرق الأوسط إلى نهاية القرن الخامس عشر، وأنها انتقلت إليه عبر التجار الهولنديين. ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن أي نقد من عزلها تمامًا عن تلك المنطقة، لأنها بسبب تكوينها من الفضة كانت لا تمثل عملة نقدية فحسب، بل وكذلك سلعة تجارية.

(٣) وزارة الإرشاد والإعلام: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب لعام ١٩٦٤/ ١٩٦٥م، ص٣٨.

على أن يكون اسم تلك العملة التي قيمتها تساوي قيمة الجنيه الإسترليني هي "الدينار"، وأن تنقسم إلى ٢٠ درهما، والدرهم الذي يساوي الشلن الأفريقي ينقسم بدوره إلى مائة فلس.

وفي سبتمبر ١٩٦٣م سافر وزير المالية الاتحادي إلى لندن للتعاقد على طبع كمية من الفئات النقدية للعملة الجديدة(١). وفي نوفمبر من تلك السنة وافق المجلس الأعلى على اقتراح وزير المالية بتعيين سكرتير لمؤسسة عملة الجنوب، تكون مهمته تنظيم الإجراءات الخاصة بتبديل العملة من الشلن إلى الدينار. وانتدب لتلك المهمة موظف بريطاني هو المستر" أوين" الذي عمل لسنوات مع بنك إنجلترا، ومن ثم عمل في الأردن لمدة سنتين للإشراف على تبديل عملة الأردن، من الدينار الفلسطيني إلى الدينار الأردني(٢).

ولأسباب تتعلق بصعوبات إدارية ومالية، لم تتمكن حكومة الاتحاد من إقامة بنك أو مصرف مركزي يشرف على إصدار العملة ومراقبتها، فأوكلت تلك المهمة لمؤسسة النقد للجنوب العربي، كهيئة نقد رسمية ومتخصصة تابعة للحكومة الاتحادية. ومنذ أوائل ١٩٦٥م أصبح الدينار العملة الرسمية للاتحاد، وبدأ يحل تدريجيًا محل الشلن الأفريقي وغيره من العملات التي كانت متداولة في ولايات الاتحاد مثل الروبية والريال الفضي. وقد كانت الفئات النقدية المعدنية للدينار هي الفلس، والدرهم الذي يساوي خمسين فلسًا، أما الفئات الورقية فقد تدرجت من ربع دينار إلى خمسة دينار.

وبوجهٍ عام، فقد ظَلّت الامتيازات النقدية للسلطة الاتحادية، مرتبطة بالأجهزة المالية البريطانية، وتحت سيطرتها. فمن جهة كان الدينار مرتبطًا

(١) صوت الجنوب: العدد ١٦، السنة الثالثة، الأحد ٢٧ سبتمبر ١٩٦٣م

(٢) حكومة اتحاد الجنوب العربي: مذكرة المجلس الأعلى رقم ١٨٦ لعام ١٩٦٣م بشأن تعيين سكرتير لمؤسسة عملة الجنوب العربي، ملف٨٦ بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

بالجنيه البريطاني، ومن جهة أخرى كانت المؤسسات المصرفية في الاتحاد على قلتها، مرتبطة بالبنوك البريطانية أو فروع لها. فأربعة من بين ثمانية بنوك عاملة في أراضي الاتحاد كانت فروعًا لبنوك بريطانية، وثلاثة أخرى فروعًا لبنوكٍ في دولٍ مختلفة "الهند- باكستان- الأردن". وحتى ذلك البنك الذي كان يسمى " بنك الجنوب العربي" وهو البنك المحلي الوحيد، كانت غالبية أسهمه تحوزها فروع البنوك الأجنبية القائمة، (٨ في المائة للبنك العربي و٤ في المائة للبنك الباكستاني و٨٦ في المائة للبنوك البريطانية)[١]. وفضلاً عن محدودية تلك البنوك، وارتباطها بالخارج، فقد اقتصر نشاطها في الأساس على ولاية عدن، باستثناء بنك أو بنكين كان لهما فروع في لحج وأبين.

ولأسباب يسهل فهمها كانت كل جالية من الجاليات الأجنبية في عدن تتعصب للمصارف والبنوك التي يعود أصلها إلى قومية أو وطن الجالية، فالأوربيون كانوا يفضلون التعامل مع البنوك البريطانية، بينما كان الهنود يتعاملون بصورة دائمة مع البنك الهندي، أما غالبية العرب فقد كانوا يتوجهون إلى البنوك التي تقدم تسهيلات أكثر من سواها.

وعلى أية حال فإنه على الرغم من المتاعب والصعوبات التي كان يعانيها الجانب الاقتصادي والمالي لحكومة الاتحاد، إلا أن المتتبع لنظام إدارة ذلك الجانب لا يستطيع أن يتجاهل دقة ذلك النظام وعمليته، فقد قلَّل إلى أبعد الحدود من الثغرات والطرق الملتوية التي تُسهل لكبار الموظفين وغيرهم العبث بالمال العام وبالإمكانيات الحكومية. ويكفي أن نشير للتأكيد على ذلك إلى مثالين فقط:

الأول - هو أن المجلس الأعلى دَخل في نزاع قانوني وقضائي مع وزير المالية السابق عمر عبد العزيز شهاب الذي ينتمي إلى ولاية عدن، على

(١) د. عبدالرزاق حسن: اليمن الجنوبي ما بعد الاستقلال، الطليعة، القاهرة، العدد١٢، السنة الرابعة، ديسمبر ١٩٦٨، ص٦٧ .

العلاوات التي استلمها مُقدّمًا للشهر الذي قَدّم في بدايته استقالته من الحكومة الاتحادية، فوقفت الدائرة القانونية في وزارة المالية، ومن ثم المجلس الاتحادي أمام تلك القضية وكان حكمهما أن الوزير المستقيل لا يستحق تلك العلاوات، وأن عليه إعادتها كاملة إلى خزانة الاتحاد. وكان الوزير قد دافع عن حقه في تلك العلاوة بالقول بأنها عوضًا له عن شهر الإجازة السنوية الذي لم يستغله كزملائه، لكن الدائرة القانونية ردّت بأن ذلك الحق يمنح فقط للوزير في أثناء خدمته الفعلية بوصفه وزيرًا وليس بعدها. والمهم في الأمر هو أن الوزير لم يجد أمامه من طريق غير إعادة المبلغ الذي طالب به المجلس الأعلى وهو **١٣,٥٤٧** شلن[١] .**والثاني** – هو أن دائرة الشؤون المالية في المجلس الأعلى لم تستطع أن تُمرر، لاعتبارات قانونية، قيمة الهدايا التي قَدّمها رئيسه الدوري، للمندوب السامي والقائد الأعلى للجيش أثناء حفل توديعهم في سنة **١٩٦٣**م[٢]، وبسبب عدم وجود بند مالي لمثل تلك المصروفات في الموازنة الاتحادية، اضطر أعضاء المجلس الأعلى إلى تسديد ذلك المبلغ وهو **٢٠,١٢٣** شلن من تبرعاتهم الخاصة.

الزراعة وصيد الأسماك:

لقد حاولت الحكومة الاتحادية من خلال وزارة الزراعة، دفع الوضع الزراعي في الولايات الاتحادية إلى الأمام، مستفيدةً بذلك من الإصلاحات الزراعية التي تبنتها الإدارة البريطانية قبل ذلك في عدد من مناطق المحميات. بيدَ أن تلك المحاولة اصطدمت بجملةٍ من العراقيل والصعوبات، التي لم تستطع معها تحقيق تقدّمٍ كبير في وضع العملية الزراعية في الاتحاد. فمعظم أراضي

(١) حكومة اتحاد الجنوب: قرار المجلس الأعلى رقم ٣ لعام ١٩٦٤م بشأن استرجاع مبالغ مالية من وزير المالية السابق، الملف ٨١، الوثيقة٦، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث، فرع عدن.

(٢) نفس المرجع: مذكرة المجلس الأعلى رقم ١٢٤ لعام ١٩٦٣م، الملف ٨٦، الوثيقة١٥ محفوظ في مركز الدراسات والبحوث، فرع عدن.

الاتحاد كانت تقع تحت ظروف طبيعية بالغة الصعوبة، فالأراضي السهلية يهيمن عليها التصحر، والمناطق المرتفعة تهيمن عليها الجبال الوعرة. كلُّ ذلك كان في ظل شح الأمطار وعدم توفر مصادر سهلة لري المساحات المحدودة الصالحة للزراعة. وعلاوة على تلك الصعوبات الطبيعية، فقد كانت الأساليب البدائية المستخدمة في الزراعة في معظم مناطق الاتحاد، وتجزئة ملكية الأرض الزراعية بسبب الزيادة السكانية، من العوامل التي أسهمت في الإنتاجية الزراعية الضعيفة للأرض. وعلى الرغم من الاهتمام الذي أولته بشكلٍ أو بآخر الحكومة الاتحادية للمسألة الزراعية إلّا أن ضعف الإمكانات المادية للاتحاد بشكل عام، والمرصودة للزراعة بشكل خاص، في ظل الأوضاع السياسية والأمنية المتوترة، لم يساعد على وضع معالجات ذات شأن لمشكلات الزراعة والري المعقدة.

وعلى أية حال فقد انقسمت وزارة الزراعة الاتحادية من الناحية الإدارية إلى إدارتين رئيسيتين هما: إدارة الزراعة، وإدارة صيد الأسماك. وعلى الرغم من أن إدارة الزراعة انقسمت بدورها إلى أربع شعب فنية هي: **شعبة الحقول، وشعبة الري، وشعبة الميكانيكا، وشعبة البيطرة.** إلّا أن تلك الشعب التي كانت في وضع أوّلي شديد البساطة، لم تكن فعّالة، فلم تتوفر لها الإمكانات المادية والوظيفية - بفعل الظروف الخاصة بالاتحاد- التي تُمكنها من تأدية المهام المناطة بها على الوجه المطلوب، لاسيما شعبة البيطرة التي كان إجمالي موظفيها لا يتعدى أصابع اليد الواحدة[١].

ونتيجةً لظروف الاتحاد أيضًا، لم تستطع إدارة الزراعة إقامة محطات أو فروع لتلك الشعب في كل ولايات الاتحاد كما كان يُفترض، وإنما اكتفت بإقامة محطات في مناطق مختارة من الاتحاد، بلغت تسع مناطق فقط هي: **الضالع، ولحج، ولودر، والكود وجعار** في أبين، **والملاح** في ولاية الحوشبي، **وأحور** في العوالق السفلي، **والصعيد** في العوالق العليا، **والنقوب** في بيحان، **وميفعة**

(١) استنادًا إلى تقرير حكومة الاتحاد: ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ٥٩-٦٠.

في الواحدي. وعموماُ فعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تعترض سبيل تلك الشعب إلّا أنها استطاعت قياسًا بالوضع الزراعي المتخلّف الذي كانت تعيشه معظم مناطق الاتحاد، أن تقوم بخطوات متقدمة لم يسبقها إليها أحد، لاسيما في المناطق الزراعية الرئيسة في ولايات الاتحاد، إذ قامت بحملات لمكافحة الحشرات والآفات الزراعية، وأدخلت الأسمدة الكيماوية إلى المزارع، وساهمت بحسب إمكاناتها في تحسين موارد المياه وتطوير وسائل توزيعها، وتحسين وتوسيع الوسائل الميكانيكية في الري والحراثة[١].

وحاولت تلك الشعب العمل على **تنمية الثروة الحيوانية** من خلال دعم المراكز الزراعية في الولايات بالعقاقير والأدوية الضرورية لمكافحة الأوبئة الحيوانية، وتنظيم زيارات الخبراء في مجال الثروة الحيوانية إلى كل ولايات الاتحاد، لدراسة الوسائل التي يمكن بواسطتها تطوير الإنتاج الحيواني[٢]. لكن بوجه عام، يمكن القول أنه على الرغم من الجهود التي كانت تبذل في ذلك الجانب، إلّا أنها بفعل صعوبات كثيرة، لم تتمكن من إحداث نقلة مهمة، في تنمية الثروة الحيوانية في ولايات الاتحاد، فمعظم المناطق الريفية والبدوية حيث كانت تمارس، تربية الماشية بشكل أكبر، ظلت بعيدة عن تأثير المراكز الزراعية والبيطرية، التي كاد نشاطها يقتصر على عواصم الولايات والمدن الرئيسية فقط. كما أن تربية الدواجن هي الأخرى لم تشهد أي تقدم، فعلى الرغم من النتائج المشجعة التي خلصت إليها التجارب التي قامت بها وزارة الزراعة الاتحادية على تربية الدواجن في عدد من مناطق الاتحاد أهما الضالع ولودر وبيحان، إلا أنها لم تستثمر[٣].

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب، ١٩٦٤- ١٩٦٥م، ص ٦٠-٦١.

(٢) نفس المرجع والصفحة.

(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص ٤٥-٤٦.

ولعل الأمر الذي يستحق الالتفات إليه في الوضع الزراعي لاتحاد الجنوب، هو ذلك التوسع المذهل الذي حققته بعض المزروعات الدخيلة، فعلى الرغم من أنّ الحجم الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة في الاتحاد، ظلّ يخضع للإنتاج الزراعي التقليدي مثل: الذرة **البيضاء** و**الدخن** و**السمسم** و**الشعير** و**القمح**. إلا أنّ المزروعات الجديدة مثل **الخضار والفواكه، والقطن**، حققت توسعًا كبيرًا في عدد من مناطق الاتحاد. فبعد النجاحات التي حققها مشروع القطن في أبين انتقلت زراعته إلى منطقة لحج التي احتلت المرتبة الثانية في زراعته، ومن ثم إلى المناطق الاتحادية الأخرى مثل: **العواذل، وأحور، و بئر أحمد، ودثينة، ويرامس**. وحاصل القول هو أن زراعة القطن شكلت حوالي ثلث الأراضي الزراعية في الاتحاد، وتراوح إنتاجه السنوي خلال عمر الاتحاد بين **٣٥- ٤٠** ألف بالة[١]، تدر ما يعادل **١,٥- ٢** مليون دينار / جنيه إسترليني[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تَرتَّب على ذلك التطور السريع الذي شهدته زراعة القطن في الولايات الاتحادية أمران مهمان:

الأول- مزيدًا من ربط اقتصاد البلاد ببريطانيا التي شجعت على زراعته والتي كانت مصانعها تستفيد من معظم إنتاجه.

و**الثاني**- زيادة الاختلال في التوازن الاجتماعي والمعيشي للسكان، فحكام الولايات التي شهدت توسعًا كبيرًا في إنتاج القطن، وكذلك مشايخها وكبار ملاكها، الذين وَسّعوا ممتلكاتهم الزراعية بصورة أو بأخرى، تحولوا إلى أثرياء أو إلى إقطاع إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير، بينما تحول كثير من المزارعين إلى عمال أجراء.

---

(١) البالة تساوي أربعمائة رطل.

(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٤٩-٢٥١.

وبصفة عامة، فإن انتشار الآلات الحديثة في الري والحراثة، وتطوّر وسائل النقل، شجَّع مزارعي المناطق الريفية على الاهتمام بالمزروعات النقدية التي كانت تُصدر إلى الخارج مثل القطن والبن[١]، أو التي كانت تُسوّق في عدن مثل الخضار والفواكه، علمًا أن مشكلة التسويق لاسيما في عدن كانت في أوقات كثيرة، قد مَثّلت عاملاً معيقًا لتلك الزراعة، فمن جهة كان المسوّقون والوسطاء يحصدون الجزء الأكبر من العائدات المالية للإنتاج الزراعي المباع، ومن جهة أخرى كان يتحكم في أسعار ذلك الإنتاج، إدارة السوق المركزي للخضار والفواكه، الذي كان تابعًا لحكومة الاتحاد بعد ضم عدن، وليس المزارعين.

و تأزّمت العلاقة بسبب تلك المشكلة بين ممثلي الفلاحين وإدارة السوق المركزي أكثر من مرة، واضطرّ المزارعون أثناء اشتداد خلافهم مع إدارة السوق إلى الإحجام عن تصدير إنتاجهم الزراعي إلى عدن، للضغط على إدارة السوق من أجل إعادة نَظرها في شروط عملية البيع، وبصفة عامة لم تكن الحكومة الاتحادية فعّالة في التعامل مع تلك المشكلة، فحتى عندما حاولت وزارة الزراعة الاتحادية وضع حد لتلك المشكلة التي وصلت في سبتمبر ١٩٦١م إلى أقصى درجاتها وتَضرر بسببها سكان عدن، فشلت خلال الاجتماع الذي عَقدته مع ممثلي الفلاحين وإدارة السوق المركزي في سكرتارية الاتحاد، في التوصُّل إلى حلول مقنعة للطرفين[٢]. ولم يتم حلّ المشكلة إلا بعد أن تَمكّنت اللجنة الممثلة للمزارعين نتيجةً لاستمرار التفاف المزارعين حولها، من إجبار إدارة السوق المركزي في أكتوبر ١٩٦١م على تقديم بعض التنازلات، منها تخفيض الرسوم التي كانت تُفرض على المواد الزراعية التي تُباع بالسوق، وكذلك حق المزارعين في قبول السعر المعروض عليهم في السوق المركزي أو رفضه[٣].

---

(١) Federation of South Arabia: Trade bulletin, December 1963. P.5.

(٢) الكفاح: العدد٤٨٩، الخميس ٢٢ سبتمبر ١٩٦١م.

(٣) The Aden Gazette, Extraordinary, No38, 17/5/1965, P.23.

ويحسب لوزارة الزراعة الاتحادية أنّها استطاعت- بناءً على دراسات ميدانية قام بها خبراء بريطانيون منهم" فيرغسون"- إقامة عددٍ من مشاريع الري في ولايات الاتحاد، وعلى الرغم من صغر حجم تلك المشاريع التي كان أكبرها لا تتجاوز كلفته **٢٥** ألف جنيه/ دينار، فقد أسهمت بشكلٍ كبير في توسيع الأراضي الزراعية في المناطق التي شهدت تلك المشاريع، وزيادة إنتاجها، وكانت من أهم تلك المشاريع: مشروع الري في وادي أحور، ومشروع الري في وادي بيحان السفلي، ومشروع الري في لحج، ومشروع الري في الواحدي[١].

وعلى الرغم من الأهمية التي كانت تتمتع بها عملية **صيد الأسماك** في اقتصاد الجنوب، إلا أنها ظلت لمدة طويلة من الزمن تعتمد على الجهود الفردية للصيادين، وعلى الأساليب التقليدية المتخلفة. ولم تُعِر السلطات المحلية أو سلطات الاحتلال البريطاني أي أهمية لتلك المسألة، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، فَعقب الأهمية المتزايدة لعدن وللمناطق المحيطة بها في السياسة البريطانية والذي سبق لنا ملاحظته، رأتْ بريطانيا في عملية تنشيط صيد الأسماك جزءًا من جهودها لإصلاح البنية الاقتصادية والإدارية لمناطق المحميات. فمنذ سنة **١٩٤٨**م باشرت الحكومة البريطانية في عدن بتقديم المساعدات المادية للصيادين لاسيما في عدن، ووسَّعت المياه الإقليمية من أجل توسيع عملية الصيد في عمق البحر إلى ثلاثة أميال[٢].

وبعد قيام الاتحاد الفيدرالي في أوائل سنة **١٩٥٩**م، أخذت الحكومة الاتحادية على عاتقها الاهتمام بمسألة تحسين عملية صيد الأسماك في الولايات الساحلية من الاتحاد، وعلى أساس ذلك قَررت الحكومة الاتحادية في سنة **١٩٦١**م إنشاء مجلس "صيد الأسماك " يتولى تقديم التسهيلات التي أَقرتها للصيادين، مثل: **تقديم القروض المالية، وشراء أدوات الصيد، وتسويق**

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ٦٨-٦٩.
(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٨١.

الإنتاج. ومن جهة أخرى حاولت السلطات المحلية في ولايات الاتحاد والتي لها سواحل بحرية مثل سلطنة لحج وسلطنة الفضلى والعوالق السفلي، منح الصيادين بعض التسهيلات المالية وكذلك الاهتمام بإصلاح المرافئ المحلية[١]. ومع ذلك كله فقد كانت عملية الصيد في الاتحاد متأخرة عما كان عليه الحال في مستعمرة عدن، التي شهدت تحسنًا أفضل بفعل إمكانية التسويق في عدن من جهة، وبفعل المساعدات المالية والمادية التي كانت تقدمها إدارة الصيد في المستعمرة للصيادين من جهة أخرى.

وبعد ضمِّ عدن إلى الاتحاد، دُمجت إدارة أماكن الصيد في عدن بوزارة الزراعة والأسماك الاتحادية، فَعزّز ذلك جزئيًا من إمكانات إدارة صيد الأسماك، التي تركزت مهامها في: تقديم المساعدات والقروض للصيادين، وتحسين وتطوير وسائل الصيد، وتوسيع عملية تسويق الأسماك محلياَ وخارجيًا، وخلق تعاونيات تنظم نشاط الصيادين[٢].

ونتيجة لزيادة الوسائل الآلية، التي أخذت تحلُّ تدريجيًا محل الوسائل القديمة في الصيد، مثل دخول محركات القوارب التي تعمل بالوقود، وشبكات الصيد الكبيرة التي تعتمد في صناعتها على النايلون، تطوّرت عملية صيد الأسماك في الاتحاد بصورة ملموسة. فخلال سنة **١٩٦٤**م بلغ إنتاج الاتحاد من السمك الطازج **١٤** ألف طن بما يزيد عن ثلاثة أضعاف الكمية المنتجة سنة **١٩٥٩**م[٣]، وبلغ عدد الصيادين المحترفين خلال تلك السنة على طول الشاطئ الاتحادي الذي بلغ **٣٢٠** ميلاً، قرابة ٦ آلاف صياد يستعملون حوالي **٣** آلاف قارب مختلفة الأحجام[٤]، بعضها يعمل بالمحركات الآلية وبعضها بالشراع أو التجديف.

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: المرجع السابق، ص٧٥.
(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٨٢.
(٣) وزارة الإرشاد القومي والإعلام: التقرير السنوي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ٧٥..
(٤) صوت الجنوب: العدد٤٠، الجمعة ٣ أبريل ١٩٦٤م.

ومجمل القول، أنه على الرغم من المساعدات التي قَدّمتها إدارة صيد الأسماك الاتحادية للصيادين، إلا أنّ عملية الصيد ظلت بصفة عامة متأخرةً وبعيدةً عن الاستثمار الصناعي، وتعاني من مشاكل عدة. فنشاط الصيادين في معظمه كان يتمُّ في مياه البحر القريبة من الشواطئ نظرًا لصغر قواربهم، وليس في أعماق البحر[١]، مما جعل الظروف الطبيعية التي لها تأثير أكبر في الشواطئ مثل درجة الحرارة والرياح تتدخل في ذلك التباين الكبير في كميات الإنتاج من موسم إلى آخر. والمشكلة الأخرى التي كانت تواجه الصيادين في أيام وفرة الإنتاج السمكي هي عدم كفاية المخازن المبردة، ولذلك كانت أسعاره تتعرض لهبوط شديد في أيام تلك الوفرة إلى درجة لا تساوي كلفة إنتاجه، والأكثر من ذلك فقد كان بعضه يتعرض للتلف. ومع أن الصيادين في مثل تلك الحالات كانوا يتمكنون من تجفيف بعض أنواع الأسماك ومن ثم يسوقونها إلى مناطق الداخل والخارج، إلا أن عملية التسويق هي الأخرى كانت تعاني من عدة صعوبات وعراقيل، فمتطلبات الداخل اصطدمت بمشكلتين: **الأولى** - عدم توفر الطرقات السهلة التي تربط مناطق الداخل الوعرة بمناطق صيد الأسماك في الساحل، فأثَّرَ ذلك سلبًا على عملية تسويق الأسماك لاسيما الطازجة. و**الثانية** - مشكلة الإمكانيات النقدية المحدودة للمستهلكين، ففي حالات كثيرة لا تكون المشكلة في ضعف الإنتاج، وإنما في الفقر الواسع الذي كان يمنع السكان من إشباع حاجاتهم. وفضلاً عن ذلك فقد عانت تجارة الأسماك المجففة التي كانت تُسوَّق في الخارج من تراجع كبير، بسبب ضعف قدرتها على المنافسة[٢].

وفوق كل تلك المعوّقات والمشاكل التي كانت تعترض عملية إنتاج السمك في مناطق الاتحاد، كانت هناك مشكلة الصيادين أنفسهم، إذ كان أكثرهم أميّون، ولا يجيدون التعامل مع الوسائل والآلات الحديثة التي كانت تُسهل عملية الصيد

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: المرجع السابق، ص٧٧
(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص٢٩١.

وتزيد من إنتاجيته. وعلى أية حال فصعوبة تلك المشكلة كانت تكمن في أنها مرتبطة بوضعٍ ثقافي واجتماعي عام، تغييرهُ لا يحتاج إلى قدرات وإمكانات كبيرة تفوقُ تلك التي يمتلكها الاتحاد فحسبْ، بل وإلى مدة زمنية طويلة. ومع ذلك فقد حاولتْ حكومة الاتحاد في سعيها لتذليل تلك المشكلة، تدريب الصيادين على الوسائل التقنية الحديثة والمتطورة، فقامت وزارة الزراعة والأسماك في أكتوبر ١٩٦٥م بتأسيسِ مدرسةٍ خاصةٍ لذلك الغرض، وزوّدتها بثلاث سفن تابعة للوزارة[١]، كان يجري بواسطتها التدريب العملي للصيادين.

غير أن المشروع المهم في ذلك الجانب كان مشروع " مصائد الأسماك " الذي كان هدفه إقامة دراسات وأبحاث بحرية في سواحل جنوب اليمن بشكل عام، من أجل وضع سياسة علمية لتطوير عملية الصيد في تلك السواحل. و قد بلغت تكلفة ذلك المشروع الذي امتد لثلاث سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٨م، ٤٤٢ ألف دينار، تحمّلت معظمها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وأسهمت مالية تطوير المستعمرات البريطانية بمبلغ صغير هو ٤٢ ألف دينار، وكان ذلك المشروع مُقسَّمٌ على ثلاث مراحل هي: القيام بعملية مسح شاملة لمعرفة كمية الأسماك المتوفرة وأنواعها، وتدريب الصيادين على الوسائل المتطورة في الصيد، وتقديم النصح والإرشاد حول توظيف الأموال والاستثمار في مجال تجارة الأسماك[٢].

التعليم:

ربما كان أكثر ما يميز النظام التعليمي في اتحاد الجنوب، هو ذلك التباين الشديد بين ما كان عليه في عدن، وما كان عليه في سائر ولايات الاتحاد الأخرى. فالتعليم في عدن الذي كان أقدم عهدًا وأكثر تقدمًا وأوسع انتشارًا، ارتبط منذ بداية الاحتلال البريطاني بحاجة البريطانيين والجاليات الأجنبية،

(١) صوت الجنوب: العدد ٢٩، السنة الخامسة، الجمعة ١١ فبراير ١٩٦٦م.
(٢) وزارة الإرشاد والإعلام: مولد شعب، ص٤٨.

وظل يسير قبل سنة ١٩٣٧م على نمط النظام الهندي، ثم فصل عنه بعد تلك السنة عندما أصبحت عدن ترتبط مباشرة بوزارة المستعمرات البريطانية[١]. ولأسباب سبق ذكرها، شهدت عدن خلال المدة الممتدة بين عامي ١٩٤٦-١٩٦٠م زيادة محسوسة في معدل التعليم بلغت ٦٠ ٪ للأولاد، و٤٠ ٪ للبنات، وهبطت معدلات الأمية خلال تلك المدة إلى ٦٠ ٪[٢].

وحسب التقرير السنوي لحكومة الاتحاد لسنة ١٩٦٥م، فقد وصل إجمالي المدارس في عدن في تلك السنة إلى ٣٨ مدرسة ابتدائية، ١٢ مدرسة مدعومة من الحكومة، و ٥ مدارس خاصة غير مدعومة، ويدرس في كل تلك المدارس (١٤٦٠٠ طالب وطالبة)، أما المدارس المتوسطة، فقد بلغت ٢٣ مدرسة، ١٠مدارس تتلقى دعمًا من الحكومة و٥ مدارس خاصة، يدرس في جميعها (٧١٠٠ طالب وطالبة). وبلغ عدد المدارس الثانوية ١٣ مدرسة ٥ مدارس منها تتلقى دعمًا حكوميًا و ٣ مدارس خاصة، و يدرس في تلك المدارس الثانوية في ذلك العام (٢٩٠٠ طالب وطالبة). وفضلاً عن ذلك فقد كان في عدن في تلك المدة أربعة معاهد بعد الثانوية جميعها حكومية، تضم حوالي (٨٠٠ طالب وطالبة)[٣]. وإجمالاً فإن التباين الكبير بين أعداد طلاب تلك المراحل، الذي كان يتجه تصاعديًا نحو الانخفاض الشديد، كان يبين في بعض جوانبه المصاعب التي تعترض الوضع التعليمي في عدن، ففي حين قد يكون ارتفاع أعداد الطلاب في المرحلة الأولى عائدًا إلى النمو السكاني السريع الذي كانت تشهده عدن، فإن انخفاض أعداد طلاب المراحل العليا قد يكون مَردُّه الأساسي إلى نقص عدد مدارس تلك المراحل، وإلى التسرب الذي كانت تشهده عملية التعليم بفعل أسباب مختلفة، من بينها الاتجاه إلى العمل في سن مبكرة.

(١) نفس المرجع: التقرير السنوي للاتحاد، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص٨٥.
(٢) الحبشي: اليمن الجنوبي، ص ٤٨٨.
(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص٩٩.

أما في ولايات الاتحاد الأخرى فقد كان التعليم بوجه عام حديث عهد، وبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الولايات، لم تشهد العملية التعليمية اتساعًا يتناسب مع عدد السكان، وفضلاً عن ذلك فقد اختلفت تلك العملية من ولاية إلى أخرى، فهناك ولايات مثل سلطنة لحج والفضلي بذلت اهتمامًا واضحًا في تطوير عملية التعليم في مناطقها، وهناك ولايات أخرى مثل الحوشبي والعوالق العليا لم تُعر تلك العملية الاهتمام المطلوب، فمدارس كلٍّ منهما لم تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وهناك ولاية العلوي التي لم تلتفت على الإطلاق لتلك العملية، إذ لم يكن لها أي مدرسة نظامية.

ومن خلال مقارنة وضع التعليم في المحميات الغربية في المدة التي سبقت قيام الاتحاد الفيدرالي، يمكن ملاحظة ذلك التقدم الذي شهده التعليم في المحميات التي انضمت إليه. إذ يكفي أن نشير إلى أن مدارس الاتحاد تضاعفت في سنة ١٩٦٢م عما كانت عليه في سنة التأسيس، فقد وصل عدد المدارس الابتدائية إلى ٩٧ مدرسة، والمتوسطة إلى ست مدارس. غير أن الملاحظة الأساسية على ذلك التوسع أنه ظل يعاني من حالة عدم التوازن، فنصف تلك المدارس كانت فقط في ولايتين اتحاديتين هما: سلطنة لحج وسلطنة الفضلي[١].

وعلى أية حال، فقد شهد الاتحاد في عام ١٩٦٥م زيادة أكبر في عدد المدارس النظامية بفعل التوسع من جهة، وبفعل انضمام ولايات جديدة من جهة أخرى، فقد بلغ إجمالي المدارس الاتحادية في تلك السنة - من دون ولاية عدن - ١٧٩ مدرسة ابتدائية، ولأسباب تعود إلى اختلاف درجات اهتمام الحكومات المحلية، ظل التفاوت كبيرًا في توزيع تلك المدارس على ولايات الاتحاد، فسلطنة لحج كانت تمتلكُ وحدها من تلك المدارس ٣٠ مدرسة، وسلطنة الفضلي ٢٦ مدرسة، وسلطنة الواحدي ١٥ مدرسة، ومشيخة العوالق العليا

(١) صوت الجنوب: العدد٣١، ١٤ يناير ١٩٦٢م.

ودثينة لكل منهما ١١ مدرسة، وتوزعت أرقام المدارس الأخرى على بقية الولايات الإحدى عشرة بنسب متقاربة كانت في الأكثر بين ٥-٧ مدارس في كل ولاية. وعمومًا فقد كان يدرس في جميع تلك المدارس حوالي ١٦ ألف طالب وطالبة. وارتفع كذلك عدد المدارس المتوسطة في الاتحاد خلال ذلك العام إلى ١٧ مدرسة كان يدرس فيها حوالي ١٨٠٠ طالب معظمهم من الذكور[١]. وبعد أن كانت لا توجد في الاتحاد حتى سنة ١٩٦٢م أي مدرسة ثانوية، أصبحت فيه سنة ١٩٦٦م ثلاث مدارس، واحدة في **مدينة الاتحاد** (العاصمة الاتحادية)، والثانية في **الحوطة** في لحج، والثالثة في **زنجبار** في ولاية الفضلي. وكانت جميع المدارس الثانوية بالإضافة إلى عدد من المدارس المتوسطة تحتوي على أقسام داخلية مدعومة من وزارة المعارف الاتحادية بلوازم السكن والتغذية المجانية للطلاب، كما كان هناك مصروف بسيط يُعطى للطلاب شهريًا، وكذلك كلفة المواصلات التي تُعيدهم إلى قراهم ومناطقهم في نهاية الفصول الدراسية، بحسب المسافة بين سكن الطالب ومدرسته[٢].

ومهما يكن من أمر، فقد كان نظام التعليم العام في الاتحاد يعتمد على ثلاث مراحل أساسية هي: " **المرحلة الابتدائية** " وتمتد لأربع سنوات، يجرى خلالها تعليم الأطفال باللغة العربية، على القواعد الأولية للكتابة، والقراءة، والحساب، والدين، وتقليد نماذج صناعية، وبعض الحرف البسيطة، وفكرة أولية عن الجغرافية المحلية، وفي السنة الرابعة يتلقى التلميذ معلوماتٍ تمهيدية عن العلوم التي لها علاقة بالحياة اليومية في تلك المرحلة، كما كان يخصص وقت على حِدهْ للتدريب الرياضي والنشاط الفني والترفيهي.

وبعد تلك المرحلة كانت تأتي "**مرحلة التعليم المتوسط**" وتمتدُّ لثلاث

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص١٠١.

(٢) حكومة اتحاد الجنوب العربي: وزارة المعارف، لائحة السكن الداخلي لطلاب مدارس الاتحاد، ملف محاضر المجلس الأعلى، رقم ٧١، محفوظ في مركز البحوث والدراسات اليمني، فرع عدن.

سنوات فقط، وغايتها إعداد التلاميذ بما يلزمهم لدخول امتحانات الأفضلية للانتقال إلى المرحلة الثانوية، وكان المنهج الدراسي في المرحلة المتوسطة، استمرارٌ للتعليم في المرحلة الابتدائية، تُضاف إليه مبادئُ تعلُّم اللغة الإنجليزية التي أُدخلت كلغةٍ ثانية، ابتداءً من السنة الأولى من تلك المرحلة. وكانت المرحلة الثالثة "**مرحلة الثانوية العامة**" أو ما يعادلها من معاهد وتمتد الدراسة فيها إلى أربع سنوات. وبعض المدارس الثانوية مثل كلية عدن التي تَحوَّل اسمها في وقت لاحق إلى كلية البيومي كانت تُقدم تعليمًا متقدمًا جدًا، وترتبط بامتحانات وشهادة (الكمبردج) في بريطانيا. وبصفة عامة فقد كان التعليم في المرحلة الثانوية امتدادًا للتعليم في المرحلة المتوسطة مع زيادة الاهتمام في تعليم النواحي الفنية والرياضية، وحتى العسكرية، إذ أُدخل إلى المدارس الثانوية الخاضعة لوزارة المعارف الاتحادية حيِّز زمني من الجدول الأسبوعي لتدريب الطلاب تدريبًا عسكريًا أوليًا، تحت إشراف الجيش الاتحادي[١]. كما أن التعليم الثانوي الخاص بالبنات، هو الآخر لم يقتصر على الجانب المعرفي، لاسيما في كلية البنات في عدن، فقد كان يُعطى لهنَّ إلى جانب مواد التعليم الأساسية، دروسٌ في السباحة والجمباز، وكرة الشبك وكرة الطاولة. ويعطى لهنَّ في السنتين الأخيرتين من تلك المرحلة دروسٌ في تعلم الضرب على الآلة الكاتبة، وفضلاً عن ذلك فقد كان يجري لهن إعدادٌ خاص لتعليمهن كفتيات مرشدات[٢].

وإلى جانب مراحل التعليم العام، كان في الاتحاد عددٌ من المعاهد والمراكز التدريبية والمهنية التي تعادل الثانوية العامة أو أكثر، منها معهد التدريب التقني في المعلا الذي كان يعدُّ الطلاب إعدادًا فنيًا تخصصيًا في عدة جوانب من بينها الميكانيكا، الكهرباء والنجارة. وكذلك كانت هناك ثلاثة مراكز

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١٠٨.

(٢) حكومة الاتحاد: مذكرة المجلس الأعلى، رقم ٤٢ لعام ١٩٦٤م، بشأن الاعتماد المالي لمدرسة الفتيات المرشدات، ملف ٧٨، وثيقة ٥، محفوظ في مركز البحوث والدراسات، فرع عدن.

متخصصة في تدريب المعلمين اثنان منها في عدن، واحدٌ منها لتدريب الرجال وآخر لتدريب النساء، والثالث في عاصمة الاتحاد لتدريب معلمي ولايات الداخل. ولا يختصر دخول تلك المراكز على الطلاب الذين يغادرون المرحلة الدراسية السابقة، بل كانت مفتوحة كذلك لتدريب المعلمين أثناء الخدمة[١]. ففي كل عام كان مركز تدريب المعلمين في العاصمة الاتحادية يستقبل في الإجازات السنوية، قرابة مائة معلم من معلمي الولايات غير المدربين، فيمنحوا دروسًا مُوسّعة لمدة شهر في أساليب تعليم المواضيع التعليمية الرئيسية في المدارس. وفي كل الأحوال، فقد كانت الملاحظة الأساسية على التعليم الثانوي والمعاهد المقابلة له، هو أنه على الرغم من الزيادة التي حدثت فيه، أنه كان لا يتيح الفرصة لكل الراغبين في مواصلته، فقد كان لا يغطي سوى ٥٠ في المائة من أعداد الطلاب الذين كانوا يجتازون المرحلة المتوسطة، و٤٠ في المائة من أعداد الطالبات[٢].

وعلى الرغم من أن وزارة المعارف الاتحادية حاولت توفير فرص للتعليم في الخارج، وشكلت في إبريل ١٩٦٣م مجلسين للاهتمام بشؤونها، مجلس المنح برئاسة الوزير، ومجلس التدريب في الخارج برئاسة مفوض التوظيف العام، إلّا أن أعداد الطلاب الذين كانوا مبعوثين للدراسة في الخارج على حساب الحكومة الاتحادية، كانت أعدادًا ضئيلة جدًا ولا تلبي أدنى قدر من الحاجة، ففي عام ١٩٦٥م، وقد بلغ العدد الإجمالي للطلاب المبعوثين للخارج ٥٩ طالبًا فقط، ٤٦ في بريطانيا و ١٢ في لبنان وواحد فقط في مصر[٣].

ولعل من الإنصاف الذكر أن الحكومة الاتحادية حاولت جاهدةً في ظل

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص١٦١.

(٢) المرجع نفسه: ص١٥٥ - ١٥٦.

(٣) وزارة التربية والتعليم الاتحادية: تقرير عن المنح الدراسية في الخارج، ملف ٧١، الوثيقة ٥، ص ٣- ٤، محفوظ في مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

المعضلات الكثيرة التي كانت تواجهها، النهوض بالعملية التعليمية في الاتحاد، ففضلاً عن عملية التوسع الأفقي التي كانت تتم في التعليم، أقرَّ المجلس الأعلى في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣م تشكيل لجنة استشارية دائمة لشؤون التعليم في الاتحاد، مُكوّنة من ستة أعضاء، نصفهم من ولاية عدن والنصف الآخر يمثلون ولايات الاتحاد الأكثر نشاطًا في مجال التعليم، وهي: (لحج، والفضلي، ويافع السفلى) كانت مهمتها تقديم المقترحات لتحسين الوضع التعليمي في الاتحاد. وكذلك أنشأت وزارة المعارف الاتحادية في منتصف الستينات قسمًا خاصًا في الوزارة للتفتيش المدرسي، مهمته الأساسية الحفاظ على مستوى معين من التعليم في جميع مدارس ولايات الاتحاد[١].

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية عدن كانت قد أدخلت في ١٩٦٤م نظام الخدمات الطبية لتلاميذ المدارس، فخصّصت عددًا من الممرضين والممرضات وفنيّي الأسنان لزيارة المدارس، وتقديم الرعاية الصحية الأولية للتلاميذ المحتاجين لها، وإحالة الذين يحتاجون للفحص الطبي الدقيق إلى المراكز والمستشفيات الطبية. وفي شهر نوفمبر من تلك السنة أنشأت ثلاث عيادات لطب الأسنان، خاصة بتلاميذ المدارس في عدن، وكانت تفتح أبوابها ثلاثة أيام في الأسبوع، بحضور أطباءَ مختصين، وفضلاً عن ذلك فقد كانت معظم المدارس الابتدائية الرسمية في عدن تقوم بتقديم الحليب المجاني يوميًا لتلاميذها[٢].

وحاولت وزارة المعارف الاتحادية التخفيف من النسبة الكبيرة للأمية بين صفوف الكبار في الولايات الاتحادية، فأقامت ودعمت عددًا من مراكز محو الأمية للكبار، وكذلك عددًا من الصفوف المسائية النسائية التي كانت تهدف إلى تعليمهنَّ الطباخة والخياطة والعناية بالطفل[٣]، غير أن تلك المراكز وتلك

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١٠٧.
(٢) نفس المرجع: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص٩٨.
(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١٠٨.

الصفوف اقتصرت على المدن الرئيسية وعواصم الولايات ولم تصل إلى المناطق الريفية حيث كانت الأمية ضاربةً في الأعماق.

الخدمات الصحية:

لم تستطع الخدمات الصحية في اتحاد الجنوب العربي، والتي كانت حديثة العهد، أن تلبي الاحتياجات الطبية للسكان، الذين كانوا يعانون من الأوبئة والأمراض المزمنة، حتى في الحدود الدنيا لتلك الحاجة، لاسيما في المناطق النائية والريفية من الاتحاد. فكل المستشفيات التي كانت تشرف عليها وزارة الصحة الاتحادية -حسب التقرير السنوي لحكومة الاتحاد لعام ١٩٦٥م- لا تتجاوز١١ مستشفى، وفضلاً عن ذلك فمعظمها كان في ولاية عدن، ولا يوجد منها في ولايات الاتحاد الأخرى غير ثلاثة مستشفيات فقط. وعمومًا فقد كانت أهم مستشفيات عدن، مستشفى الملكة إليزابيث ومجموع أَسِرّته ٤٩٥ سريرًا، ومستشفى التوليد في كريتر ومجموع أَسِرّته ٨٠ سريرًا، ومستشفيات صغيرة في كل من عدن الصغرى ودار سعد، ومستشفى للأمراض السارية في المعلا. أما المستشفيات التي كانت في الولايات الاتحادية فأهمها **مستشفى المخزن** الذي يقع بين سلطنتي يافع السفلى والفضلي، ومجموع أَسِرته ٨٠ سريرًا، **ومستشفى لحج** ومجموع أَسِرته ٤٥ سريرًا، **ومستشفى لودر ٣٥** سريرًا، ومستوصفان صغيران في كل من مودية ٨ أَسِرة، والضالع ٤ أَسِرة[١].

ومهما يكن من أمر، فصعوبات الوضع الصحي في اتحاد الجنوب العربي، الناجمة عن عهود طويلة من الفقر والتخلف، لن تجعلنا في أية حال من الأحوال، نتجاهل الجهود التي كانت تبذلها وزارة الصحة الاتحادية لتحسينه، فعلى الرغم من ضعف الإمكانات المادية والبشرية المتاحة، إلّا أن تلك الوزارة لعبت دورًا رئيسيًا في نشر الوحدات الصحية الصغيرة في معظم ولايات الاتحاد والإشراف

(١) نفس المرجع: التقرير السنوي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٢٠-١٢٢.

عليها، من خلال تقسيم الاتحاد إلى مناطق إدارية صحية، جمعت أغلبها أكثر من ولاية: **فمنطقة لحج** التي كانت تضم لحج والصبيحة، كان فيها تسع وحدات صحية. وفي **منطقة العوالق** التي كانت تضم ولايات العوالق الثلاث، كان فيها ست وحدات صحية. **ومنطقة أبين** التي كانت تشمل سلطنتي يافع السفلى والفضلي، كان فيها سبع وحدات صحية. **ومنطقة الضالع** التي كانت تشمل فضلاً عن إمارة الضالع، المشايخ الصغيرة المحيطة بها الحوشبي والشعيب والعلوي والمفلحي، ثمان وحدات. **ومنطقة لودر** التي تشمل سلطنة العواذل وولاية دثينة وحدتين صحيتين. و**بيحان** ثلاث وحدات. و**الواحدي** أربع وحدات[١].

غير أن تلك الوحدات الصحية كانت تعترضها صعوبات كثيرة، فمعظمها كانت على درجة كبيرة من البساطة سواء من حيث مبانيها وتجهيزاتها الطبية، أو من حيث طاقمها الوظيفي، فبعضها كانت تعمل بموظف صحي واحد فقط. وفضلاً عن ذلك، فقد أسهمت الخلافات والمنازعات القبلية والعشائرية لاسيما في الأرياف في إعاقة عمل تلك الوحدات، وأحيانًا فقد كان سوء تصرف المسؤولين المحليين في الولايات تجاه عمل تلك الوحدات من الأسباب الكثيرة التي كانت تحدُّ من خدماتها بين أوساط السكان، فمثلاً أمر نائب السلطنة العوذلية في منتصف سنة **١٩٦٤**م بإغلاق القسم النسائي في مستشفى لودر في موقف انفعالي غير مبرر، وبدون الرجوع إلى الوزارة الاتحادية، ولم تُحلّ تلك المسألة إلا بعد أن تدخل المجلس الأعلى للاتحاد[٢].

ولكن على الرغم من كل تلك الأوضاع الصعبة التي كانت تعانيها الخدمات الصحية في الاتحاد، إلا أن تلك الخدمة كانت لها فوائد عديدة في مناطق

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي، ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص٢٢.

(٢) حكومة اتحاد الجنوب العربي: محاضر المجلس الأعلى، رسالة من وزارة الصحة الاتحادية في ١٩/ ٨/ ١٩٦٤م إلى رئيس المجلس الأعلى، بخصوص التدخل في شؤون الخدمات الطبية، الملف ٧١، الوثيقة ١٣، محفوظ في مركز البحوث والدراسات اليمني، فرع عدن.

الاتحاد، وشكّلت وضعًا متقدمًا مقارنة بالوضع السابق، فنتيجةً لما كانت تقدمه تلك المستشفيات والوحدات الصحية من خدمات من جهة، وما كانت تقدمة حملات العلاج والتطعيم المؤقتة، التي كانت تتبناها الوزارة الاتحادية من جهة أخرى، انخفض معدل انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة في مناطق عديدة من الاتحاد، لاسيما أمراض الملاريا والسل والتهابات العيون[١].

المواصلات:

على عكس ما كان عليه الحال في مستعمرة عدن، التي كانت تتمتع بكل أشكال خدمات الاتصال المتقدمة: **ميناء، وطرقات داخلية، ومطار، وهاتف.** فقد كانت معظم مناطق جنوب اليمن تفتقر حتى إلى طرقات المشاة والقوافل المناسبة والآمنة، وذلك بسبب الأوضاع الطبيعية والاجتماعية المعقدة الخاصة بتلك المناطق من جهة، وبسبب انعدام التنمية في تلك المناطق من جهة أخرى. ولم يكن أمر تلك الخدمات يهمُّ السلطات البريطانية في عدن إلا في وقت متأخر من عمر احتلالهم للمنطقة، فلأسبابٍ تجارية أو عسكرية خاصة بهم، أقاموا في المدة التي سبقت قيام الاتحاد الفيدرالي عددًا من الطرق الترابية الخاصة بالسيارات، لربط بعض مراكز المحميات بمستعمرة عدن.

وبعد قيام الاتحاد الفيدرالي واصلت الحكومة الاتحادية تلك السياسة، وأضافت عددًا من خطوط الطرقات الداخلية في الاتحاد، معتمدةً في ذلك بدرجةً رئيسية على الدعم المالي الذي كانت تقدمه بريطانيا للاتحاد من ميزانية صندوق (تطوير المستعمرات البريطانية). ونظرًا لأسباب كثيرة أبرزها ضعف الإمكانات المالية المرصودة، وقصر عمر الاتحاد، كانت مشاريع الطرقات الاتحادية محدودة وبسيطة، أهمها: تعبيد طريق عدن- لحج في السنة المالية **١٩٦٣/ ١٩٦٤م**[٢]،

---

(١) عبدالحفيظ محمصاني: اتحاد عدن مع إمارات الجنوب العربي، ص٣٤.

(٢) The Federation of South Arabia: Estimates of Revenue And Expenditure, 63 - 1964, Government Printer, Aden, p. 43.

وتعبيد الطرق الداخلية في مدينة (الاتحاد) العاصمة الاتحادية في سنة ١٩٦٤/ ١٩٦٥م[١]، وتعبيد طريق لحج-الثمير في ردفان، وشق طريق عدن-بيحان التي قسمت على مراحل هي: الكود، زنجبار، شقرة، العرقوب[٢]. وعمومًا فقد كانت أهم الطرقات التي تربط الاتحاد بعدن من جهة، وبالمناطق المجاورة من جهة أخرى هي:

- طريق عدن، لحج، الحواشب، كرش، ثم الراهدة في شمال اليمن، وتعد أهم الطرقات التي تربط عدن والاتحاد بشمال اليمن.
- طريق عدن، طور الباحة، الصبيحة، المغاليس ومعبق في شمال اليمن.
- طريق عدن، لحج، ردفان، الضالع، قعطبة.
- طريق عدن، أبين، شقرة، لودر، مكيراس، البيضاء.
- طريق عدن، أبين، شقرة، دثينة، العوالق العليا، بيحان، حريب .
- وأخيرًا الطريق الساحلي الذي كان يربط عدن والاتحاد بالمحمية الشرقية عبر أبين وأحور، وبلاد الواحدي والمكلا في حضرموت[٣].

وما ينبغي الإشارة إليه، أنه على الرغم من محدودية الطرق التي كانت تربط أجزاء الاتحاد مع بعضها البعض أو مع المناطق المجاورة، والصعوبات التي كانت تعانيها في مواسم السيول، لاسيما في الوديان، ووعورة معظمها، باستثناء أجزاء بسيطة منها كانت مرصوفة بالحجارة أو معبدة مثل الطريق من عدن إلى لحج أو الممتدة من أبين إلى العرقوب، إلّا أنها أسهمت بدرجة كبيرة، في كسر حالة العزلة التي كانت تعيشها مناطق الجنوب الداخلية، وساعدت على

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٤١.

(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص٧٣.

(٣) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، ص ١٢٣.

زيادة الحركة التجارية بين ولايات الاتحاد. وفضلاً عن ذلك فقد كان لحركة النقل الداخلي عبر الطائرات المدنية التابعة لشركة " خطوط عدن الجوية " على الرغم من محدوديتها، فوائد كثيرة في ظل الصعوبات التي كانت تعترض وسائل النقل الأخرى، فقد وَفّرت الوقت، الذي كان يحتاج إليه المسافرون وعلى الأخص المرضى، وَحلّت مشكلة نقل الخضار والفواكه من المناطق الداخلية البعيدة إلى عدن، التي كانت معظمها تتعرض للتلف، بسبب بطء حركة السيارات في تلك الطرق الطويلة والوعرة.

وعلى وجه التأكيد، فقد كان إجمالي عدد المطارات الداخلية في ولايات الاتحاد إحدى عشر مطارًا، فضلاً عن خمسة مطارات في المحمية الشرقية. ومعظم تلك المطارات إن لم تكن جميعًا، كانت مطارات بسيطة وترابية، وأُنشئت معظمها لأغراض عسكرية أكثر منها اقتصادية. وبصرف النظر عن ذلك، فقد كانت تلك المطارات تختلف عن بعضها البعض من نواحٍ كثيرة، بما في ذلك عدد الرحلات الأسبوعية التي كانت تستقبلها تلك المطارات، فمطار "مكيراس" كان يستقبل ١١ رحلة أسبوعية منتظمة، ومطار" الغرف" خمس رحلات، ومطار بيحان أربع رحلات، والضالع ثلاث رحلات، ولودر، وعتق رحلتين، أما مطارات: أحور، ونصاب، ودثينة، وحورة، والمحفد، فقد كان كل منها يستقبل رحلة واحدة في الأسبوع فقط[١].

الخدمات الثقافية:

في بداية عهد الاتحاد، لم يكن للحكومة الاتحادية بفعل حداثة العاصمة الاتحادية، وبساطة المدن الاتحادية الأخرى، أي نشاط ثقافي يذكر، غير إصدار صحيفة "صوت الجنوب" الأسبوعية. وقد تغيَّر ذلك الوضع كثيرًا بعد عملية ضم عدن، إذ أن بعض المؤسسات الثقافية التي كانت تتبع حكومة

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص١٤٩.

مستعمرة عدن، أصبحت مؤسسات اتحادية، لاسيما مؤسسة الإذاعة التي تَحوّل اسمها بعد الضم من "إذاعة عدن" إلى "إذاعة الجنوب العربي". وكانت تلك الإذاعة قد تأسّست في سنة ١٩٤٤م واستمرت لمدة من الزمن، تقوم فقط بنقل بعض برامج هيئة الإذاعة البريطانية. ولم يتجاوز الحيز الزمني لبثّها، حتى منتصف الخمسينات عن ساعتين في اليوم فقط، وتدريجيًا أخذ بثها في التوسع، وبدأت البرامج المحلية تحلّ محل البرامج المنقولة من هيئة الإذاعة البريطانية، فأصبحت في سنة ١٩٦٠م، تعتمد بشكل أساسي على البرامج المحلية، وعلى بثٍّ يوميّ مدته ١١ ساعة[١].

وكانت السلطات البريطانية في عدن، وكذاك حكومة الاتحاد، قد عوّلت كثيرًا على الدور الإعلامي والتحريضي الذي يمكن أن تقوم به إذاعة الجنوب العربي، في ذلك الوقت الذي لعبت فيه الإذاعات في المنطقة دورًا إعلاميًا مؤثرًا يفوق أي دورٍ آخر، والذي كان مناخه السياسي العام لا يخدمهما. وعلى أساس ذلك، حظيت تلك الإذاعة وموظفوها بالرعاية والاهتمام المتميزين، وبذلت أموال كثيرة لتوسيع بثها وتحسين برامجها. لكنها على الرغم من كل ذلك لم تستطع أن تؤثر على أهالي الاتحاد، إلى مستوى ذلك التأثير الذي كانت تحظى به الإذاعات الأخرى، مثل إذاعة صوت العرب، أو إذاعة صنعاء، آو حتى إذاعة الـ بي بي سي البريطانية.

وقد أولتْ حكومة الاتحاد من خلال وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية، اهتمامها كذلك بالتلفزيون الذي افتتح في عدن في سنة ١٩٦٤م، وعلى الرغم من الفاعلية الإعلامية الكبيرة التي كان يتمتع بها في ذلك الوقت، إلّا أن طبيعة ذلك البث، والإمكانات التقنية والفنية التي كان يتطلبها، لم توفر أمامه مجالاً واسعًا لتحقيق التأثير المطلوب، فمن جهة كان الحيِّز الزمني لبثه قصيرًا جدًا، إذ

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ٦٤-١٩٦٥م، ص١٥٩.

ابتدأ بساعتين ونصف في اليوم، ثم زاد في السنتين التاليتين إلى أربع ساعات فقط. ومن جهة أخرى اقتصر إرساله على مدينة عدن، وفي أفضل الأحوال على المناطق القريبة منها مثل لحج. ولم تكن هناك محطات تقوية لتوسيع ذلك الإرسال في ولايات الاتحاد الأخرى غير محطةٍ واحدةٍ في جبل "خنفر" في جعار كانت تغطي منطقة أبين[١].

وبصفة عامة فقد كانت عاصمة الاتحاد التي ما تزال في المرحلة الجنينية، خالية من أي مؤسسات ثقافية مهمة، فلم يكن بها مسارح ولا أندية ولا مطابع أهلية أو حكومية، التي تطبع حتى إصدارات الاتحاد ووثائقه الرسمية، التي كانت تطبع في مطبعة حكومة عدن. ولم يكن في الاتحاد قبل انضمام عدن أي إصدارات صحفية تشرف عليها الحكومة الاتحادية غير صحيفة "صوت الجنوب" التي كانت تابعة لوزارة الإعلام. أما بعد الضم فقد أصبحت مسؤولية الإشراف عن شؤون الصحف التي كانت تصدر في عدن، في يد وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية. وفي كل الأحوال فقد تباين عدد تلك الصحف من مدة إلى أخرى، إما بسبب ظروف خاصة بتلك الصحف غير الثابتة، أو لأسباب المنع التي طالت عددًا منها. ولو أخذنا سنة ١٩٦٥م كمثال، فإن الإصدارات الصحفية في تلك السنة كانت ٢٤ مطبوعة، سبع منها صحف يومية هي: الأخبار، والأيام، والنهضة، وفتاة الجزيرة، والعمال، والطريق، ونشرة رويتر باللغة الإنجليزية، وتسع صحف أسبوعية هي: صوت الجنوب، والطليعة، والوحدة، والعمل، والفاروق، والشروق، والصباح. وصحيفتان باللغة الإنجليزية هما عدن كرونيكل Aden Chronicle، وذي دو The Dhow. وست دوريات شهرية هي: أنغام، وفتاة شمسان، والغد، والإسلام، و"غامبيا"، و"ايفننغ غلو Evening Glow" باللغة الإنجليزية. وكذلك دوريتان أحدهما نصف سنوية، وأخرى سنوية وهي لميناء عدن[٢].

---

(١) نفس المرجع: ص١٦١.

(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي لاتحاد الجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٥٥-١٥٦.

أما الصحف التي أُغلقت بأوامر حكومية فكانت: الزمان، والجنوب العربي التابعة للرابطة، والبعث، والفجر، والأنوار، والحقيقة. وأغلقت لمدة مؤقتة بعض الصحف الأخرى مثل: الطريق، والصباح. والمثير للدهشة في مسألة التعامل مع الصحف التي كانت تصدر في الاتحاد هو ذلك التشدد الذي أبدته الحكومة الاتحادية مقارنة بموقف البريطانيين، والأكثر من ذلك فقد كان البريطانيون يدخلون في خلاف مع حكام الاتحاد بسبب ذلك التشدد، وفي إحدى المرات اتهم المندوب السامي أحد الرؤساء الدوريين للحكومة الاتحادية - بحسب تأكيد ذلك الرئيس نفسه - بأنه ديكتاتور وأنه يضيق ذرعًا بالمعارضة، عندما أصرَّ ذلك الرئيس على ضرورة إغلاق بعض الصحف، التي كانت تُظهر تعاطفها مع القوى السياسية المعارضة، لاسيما مع الثورة المسلحة في الجنوب(١).

المؤسسات العسكرية والأمنية الاتحادية:

أولا- جيش الاتحاد النظامي (جيش الجنوب العربي):

يعدُّ هذا الجيش امتدادًا لأول فرقة مشاة نظامية كَوَّنها البريطانيون في سنة **١٩٢٥**م من الجنود المحليين، وذلك لأسباب لها علاقة على ما يبدو بالنزاع الذي دار في تلك المدة، بين البريطانيين والإمام يحيى حول السيادة على المحميات. وعلى الرغم من أن تلك الفرقة سُرّحت بعد عدة أشهر من قيامها، إلا أن البريطانيين أعادوا تشكيلها مرةً أخرى في سنة **١٩٢٨**م، وهي في المناسبة، السنة نفسها التي اشتدَّ فيها نزاعهم مع الإمام حول مناطق المحميات على إثر توغله في عدد من تلك المناطق، ولا نودُّ أن نخوض في تفاصيل ذلك النزاع الذي دفع بالبريطانيين إلى إعادة تشكيل تلك القوة، والذي سبق أن وقفنا أمامه في الفصل الأول، ولكننا نودُّ أن نشير هنا إلى أن قوامَ تلك القوة بالنظر إلى المتطلبات الدفاعية التي كانت تحتاجها المحميات في ذلك الوقت، لم يكن كبيرًا، فقد كان تعدادها في سنة التأسيس **٢٠٠** شخص، و **٨** بغال و**١١** جمل لحمل العتاد

(١) محمد حسن عوبلي: اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، ص ٥٦ .

والمؤن، و **٣٧** جملاً للركوب[١]. وعمومًا فقد ربطت تلك الفرقة التي عُرفت باسم جيش محمية عدن "الليوي" من الناحية الإدارية والعسكرية بسلاح الطيران البريطاني الذي أُسندت إليه حماية عدن ومناطق المحميات منذ سنة **١٩٢٨م**[٢]. وظلت تلك الفرقة إلى حد كبير، على ذلك الوضع ولم تشهد أي تطور إلا مع قيام الحرب العالمية الثانية، إذ أَدخل إليها البريطانيون - لأسباب مرتبطة بحساباتهم العسكرية أثناء الحرب - فرقةً خاصة بالدفاع الجوي، وعددًا من السيارات والأسلحة الأوتوماتيكية، وأجهزة اللاسلكي، وتزايد عدد أفرادها مع الحرب حتى بلغ في سنة **١٩٤٥م**، **١٨٠٠** فردًا، بينهم **٣٥** ضابطًا، منهم **٢٥** عربيًا و **١٥** بريطانيًا[٣]. وتضاعفت أهمية تلك الفرقة مع انتشار موجة الانتفاضات القبلية التي شهدتها المحميات كما لاحظنا في مرحلة الخمسينات، فقد اعتمد عليها البريطانيون وحكام المحميات كثيرًا، في إخماد معظم تلك الانتفاضات. وشهدت تلك الفرقة تطورًا آخرًا في سنة **١٩٥٧م**، وهي في المناسبة السنة التي بلغت فيها الانتفاضات القبلية في مناطق المحميات مبلغًا خطيرًا، إذ تولى الجيش البريطاني مسؤولية الإشراف الكامل على تلك الفرقة، وأَخضعها لنظم عسكرية حديثة تتماشى مع النظم المتّبعة في الجيش البريطاني.

ومنذ نوفمبر **١٩٦١م** تَحوّلت مسؤولية الإشراف على جيش محمية عدن (الليوي) إلى وزارة الدفاع الاتحادية، وتحول اسمه إلى " **جيش الاتحاد النظامي** " الذي كان وقتها يضمُّ خمس كتائب مشاة مسلحة بعربات مدرعة، وترتبط بها بعض الوحدات الإدارية الصغيرة مثل قيادة الجيش، وسرية النقل[٤]، وكما سنلاحظ فإشراف وزارة الدفاع الاتحادية على ذلك الجيش لم يكن حاسمًا، إذ ظلت أمور كثيرة بيد البريطانيين أهمها، التموين، والمرتبات،

---

(١) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: مولد شعب، ص١١٥.
(٢) Reilly: Aden and the Yemen, P.20.
(٣) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ١٤٥.
(٤) The middle East and north Africa, P. 37.

والتسليح. ولأسباب يسهل فهمها حرص البريطانيون منذ البداية، على استمرار ربط تلك القوة بهم، وإن كانوا قد حاولوا أن يُظهروا أن أساس ذلك الارتباط هو مصلحة الجيش الاتحادي، ففي الكلمة التي ألقاها حاكم عدن "جونستون " أثناء حفل تسليم الجيش إلى حكومة الاتحاد قال: " .. **في خلال الأيام القليلة القادمة سيظل الجيش الاتحادي يعتمد على رئاسة قوات الشرق الأوسط (البريطانية) لمعاونته وتقديم الخدمات الثانوية، وفي استطاعتي أن أؤكد لكم أن حكومة صاحبة الجلالة تتقبل بسرور هذا الالتزام، وإني لعلى يقين أنه في الأيام القادمة سيكون التعاون بين جيش الاتحاد ووحدات صاحبة الجلالة متينًا ومفيدًا للجميع** "[١].

وفي كل الأحوال، فقد أولى البريطانيون ومعهم حكام الاتحاد اهتمامًا خاصًا بالجيش الاتحادي يفوق أي اهتمام آخر، لاعتباراتٍ تتعلق أكثرها بالتحديات والمخاطر الداخلية التي كانت تواجه الاتحاد. وفي إطار ذلك الهدف، شُكلت في أوقات مختلفة، أكثر من لجنة مختصّة لتقديم المقترحات والمعالجات التي يمكن من خلالها تحسين الوضع العسكري والمعنوي للجيش الاتحادي. وأول لجنة شُكلت لذلك الغرض، كانت في سنة **١٩٦١**م برئاسة (جوز)، وخلصت إلى ضرورة زيادة الاهتمام بقوات الجيش، ورفع مرتباته، ثم شُكّلت لجنة أخرى في سنة **١٩٦٢**م عُرفت باسم لجنة (هلفورد) وقدّمت هي الأخرى عددًا من التوصيات والمقترحات لتحسين وضع الجيش الاتحادي، من بينها تفعيل دور رئاسة الأركان في الإشراف والمسؤولية على جيش الاتحاد النظامي وكذلك الحرس الوطني الاتحادي، كما أوصت بضرورة نقل مهمة قيادة كتائب الجيش من الضباط البريطانيين إلى الضباط العرب[٢]. ثم شُكلت لجنة

(١) نجيب سعيد أبو عز الدين: الإمارات اليمنية الجنوبية، ص ١١٧.

(٢) وزارة الدفاع الاتحادية: توصيات تقرير هلفورد لجيش الاتحاد النظامي، ملف ٢، الوثيقة الأولى، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

أخرى في سنة ١٩٦٤م عُرفت باسم لجنة (جيراغي)، ثم لجنة أخرى في السنة نفسها هي لجنة (نيل) وأوصت تلك اللجان ببذل المزيد من الاهتمام بالجيش وزيادة مرتباته، وحسب تقرير لجنة نيل فإنه من الضروري أن يشعر أفراد الجيش بأنهم مرعيون من جميع الوجوه من الحكومة التي يخدمونها(١).

وكانت وزارة الدفاع الاتحادية قد أعدّت في سنة ١٩٦٣م، بالاستناد إلى تقرير لجنة (جيراغي) ولجنة (هلفورد) وبالاعتماد على الوكيل البريطاني في تلك الوزارة، لائحةً عامة للخدمة العسكرية في الجيش الاتحادي. ووفق تلك اللائحة حددت الرتب العسكرية ونظام الانتقال من رتبة إلى أخرى وشروطه، وطبيعة المهام والواجبات التي تقع على عاتق منتسبي الجيش، كما حَددت تلك اللائحة المستحقات المالية والمادية التي تخص أفراد الجيش بحسب رتبهم العسكرية. وأقرت تشكيل لجنة من قائد الجيش (بريطاني) والضابط العربي الأول في الجيش، وقائد الكتيبة المعنية وثلاثة آخرين تُحددهم وزارة الدفاع للنظر في ترشيحات الترقية من رتبة إلى أخرى. علمًا بأن الرتب الأعلى وكذلك التعيينات في المناصب العسكرية كانت تخضع لموافقة المجلس الأعلى(٢).

والمدة الزمنية التي أقرتها اللائحة لانتقال أفراد الجيش من رتب إلى أخرى، بعد خضوعهم لدورات تأهيلية وامتحانات كفاءة، ليست صارمة جدًا، إذ أجازت في الوقت نفسه للجنة مكونة من قائد الجيش وقادة الكتائب الخمس، وقادة الوحدات المعنية، النظر بشكل استثنائي في ترقية الضباط المبرزين(٣). وحسب تلك اللائحة فالضباط أصحاب الرتب الكبيرة في الجيش الذين يتمكنون من استيفاء الشروط (المدة الزمنية وامتحان الكفاءة) المطلوبة للترقية إلى رتبة

---

(١) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٣٦٩-٣٧٠.

(٢) جيش الاتحاد النظامي: لائحة شروط الخدمة لعام ١٩٦٣م، ص١، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن.

(٣) المرجع نفسه: ص ٢.

أعلى لم يكن لها شاغر في الجيش، ينبغي إحالتهم إلى التقاعد بعد منحهم تلك الرتب[١].

وشروط الجندية في الجيش الاتحادي، وفق تلك اللائحة لم تكن شروطًا مهنية بحتة، ففي حين اشترطت أن لا يقل عمر المتقدم (كجندي) عن ١٨ سنة، وأن لا يقل طوله عن خمسة أقدام، فقد اشترطت لاعتبارات يسهل فهم مغزاها، أن يكفله سلطانه أو شيخ قبيلته أو أي ضابط عربي في الجيش الاتحادي. و بشكل عام فقد كانت الخدمة في الجيش تبدأ بست سنوات قابلة للتجديد، لاسيما في حالة إظهار الجندي الكفاءة المطلوبة لانتقاله إلى رتبةٍ أعلى.

وبغرض خلق نوعٍ خاص من الجنود المخلصين، نهجَ الجيش الاتحادي إلى تجنيد الأولاد القُصَّر (مادون ١٨ سنة وما فوق ١٣ سنة)، وكان يجري تأهيلهم في مدرسة تابعة للجيش تأهيلاً عسكريًا خاصًا، وكانت تعطى الأفضلية في فرص تجنيد هؤلاء الأولاد لأبناء الأشخاص الذين يعملون في الجيش أو الذين تقاعدوا، أو الأطفال ذوي المستوى البدني والذهني المتميز. وفي جميع الحالات فقد كانوا يَمرّون بمدة تجريبية لا تتجاوز السنة قبل تثبيتهم كأولاد عسكر. وخدمتهم كجنود رسميين تبدأ بعد اجتيازهم لامتحانات تلك المدرسة العسكرية التي من المفترض أن تكون مدة الدراسة فيها قد وصلت بأصغرهم إلى السن المطلوب للالتحاق في الجندية[٢]. وليس ثمة شك في أن سياسة التجنيد التي اتبعت في الجيش الاتحادي، التي كان يشرف عليها وكيل وزارة الدفاع الذي كان في العادة بريطانيًا، كانت تخضع بشكل أو بآخر لاعتبارات غير مهنية، وذلك حرصًا على ضمان إخلاص أفراد الجيش، فعلى الرغم من أن هناك خططًا كانت موضوعةً مسبقًا للتجنيد، وهناك نسبًا لكل ولاية اتحادية في

(١) نفس المرجع: ص ٣-٧.

(٢) حكومة اتحاد الجنوب: تجنيد الضباط في الجيش الاتحادي، ملف٢٥، الوثيقة ١، ٢، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

ذلك التجنيد، وكان وكيل وزارة الدفاع يتولى عملية إشعار حكام الولايات بمواعيد التجنيد والأماكن المفتوحة لقبول المجندين الجدد، وبمقترح توزيع الأعداد المطلوبة على الولايات[١]، إلّا أننا نلاحظ أن أفراد القبائل الأكثر موالاة وكذلك المشايخ والزعماء المحليين، كانت لهم حظوظٌ قوية في ذلك الجيش تسبق أي حظوظ أخرى. وعلى العموم فإن استفادة قبائل معينة من فرص التجنيد التي كانت تتم في الجيش الاتحادي، قادَ في الأخير إلى مشكلة اختلال التوازن القبلي بين صفوف الجيش، ومن ثم إلى ظهور التكتلات المناطقية، التي أضرَّتْ بالاتحاد، وأسهمت كما سنلاحظ في تقويضه.

والمشكلة الأخرى التي واجها الجيش الاتحادي، تَمثلت في ضعف سيطرة الحكومة الاتحادية عليه من الناحية العملية، فعلى الرغم من أن وزارة الدفاع أصبحت تشرف إداريًا على الجيش منذ ١٩٦١م، وتعززت سلطتها عليه في إبريل ١٩٦٤م بانتقال مسؤوليته المالية من البريطانيين إليها[٢]، إلّا أنه كان بشكل أو بآخر يخضع للسيطرة البريطانية، فهو من جهة ظل مرتبطًا من الناحية العملياتية والتموينية بقيادة الجيش البريطاني في قاعدة عدن، ومن جهة أخرى ظلت قيادته العليا في يد الضباط البريطانيين.

ومهما يكن من أمر، فقد شهد الجيش الاتحادي تحولاً كبيرًا في مهامه وهياكله، بعد عزم البريطانيين سحب قواتهم من عدن. فعلى إثر إعلان بريطانيا في ٢٢ فبراير ١٩٦٦م لسياستها الجديدة في شرق السويس، التي قررت بموجبها تخفيض الإنفاق على قواعدها في الخارج وسحب قاعدتها من عدن، شُكَّلت لجنة لدراسة المتطلبات العسكرية لجيش الاتحاد، بعد سحب القاعدة

(١) حكومة الاتحاد: تجنيد جيش الاتحاد النظامي، ملف ١٨، وثيقة ١٣، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

(٢) نفس المرجع: مذكرة المجلس الأعلى رقم ١٧٨ لعام ١٩٦٣م، الملف ٢، الوثيقة ٢، محفوظة في المركز السابق .

البريطانية، برئاسة (فاينرViner) قائد الجيش، وعضوية كل من وكيل وزارة الدفاع ووكيل وزارة الأمن الداخلي ومساعدين آخرين، وفي ١٠ مارس قدمت تلك اللجنة تقريرها، الذي اشتمل على عدد من التوصيات لتطوير الجيش الاتحادي، أهمها: أن يكون الحد الأدنى لقوامه عند الاستقلال، عشر كتائب مشاة، وبطاريتين مدفعية، وسريتين مصفحات، وفرقة مهندسين، وقوة جوية مكونة من ثمان طائرات مقاتلة وعشر طائرات نقل خفيف و٦ هيلوكبتر خفيفة، وقوة بحرية مكونة من ثلاث سفن. كما أوصت تلك اللجنة بدمج الجيش الاتحادي مع الحرس الاتحادي الأول. ودمج بوليس عدن وبوليس لحج مع الحرس الاتحادي الثاني، لتكوين شرطة الاتحاد(١). ووافقت الحكومة البريطانية على معظم ما ورد في تقرير تلك اللجنة، وعلى أساس ذلك التقرير بدأ الإعداد لتطوير جيش الاتحاد. ففي سبتمبر ١٩٦٦م اتفق ممثلون من الاتحاد مع شركات بريطانية مختصة على تزويد الاتحاد بعشرين طائرة متنوعة مقاتلة من نوع "بيفر" وطائرات نقل خفيفة، وطائرات هليكوبتر صغيرة نوع "سوكس"، وتم الاتفاق على تسليم تلك الطائرات لحكومة الجنوب العربي على دفعات، وفي مواعيد متتالية تبدأ أولها في إبريل١٩٦٧م، وتنتهي قبيل الاستقلال المقرر في أوائل السنة التالية. كما تمَّ الاتفاق مع شركة بريطانية أخرى لتزويد الاتحاد بثلاث سفن بحرية "كاسحات ألغام" تعمل على مقربة من السواحل الاتحادية، وحسب الاتفاق وصلت أولها في يونيو ١٩٦٧م(٢).

ومع قرب موعد الاستقلال واشتداد الثورة المسلحة في الجنوب، ضاعفت الحكومة البريطانية من اهتمامها بالجيش الاتحادي، لكي يستطع الاعتماد على نفسه في الدفاع عن حكومة الاتحاد، بعد انسحاب القوات البريطانية من عدن. فرفعت رواتب أفراده بنسبة كبيرة، وعملت على تحسين تجهيزاته الفنية

(١) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٣٨٧، ص٢٦٧.
(٢) نفس المرجع: ص ٣٩٢.

والعسكرية. واستنادًا إلى حديث وزير الدفاع الاتحادي حينئذ، فقد زوَّد البريطانيون الجيش الاتحادي بالعربات والمصفّحات القتالية، وبوحدة مدفعية، كما اتخذوا خطواتٍ عملية لتجهيز سلاح الطيران والبحرية في الجيش الاتحادي ليكونا قادرين على العمل عشية الاستقلال(١).

ووسط هذا الاستعداد المدعوم بمظاهر القوة، قرّر المجلس الأعلى الاتحادي في ٢٨ مارس ١٩٦٧م، دمج الجيش الاتحادي النظامي مع الحرس الاتحادي الأول تحت اسم جديد هو "**جيش الجنوب العربي** "، وكذلك تأسيس الوحدات العسكرية الجديدة، سلاح "الطيران"، و"البحرية". وأصبح ذلك القرار نافذًا ابتداءً من ١يونيو ١٩٦٧م، الذي اعتمده المجلس الأعلى اليوم السنوي للقوات المسلحة. وفي خطوة لم تكن مبرراتها مفهومة، استعجل المجلس الأعلى الاتحادي تعيين العقيد ناصر بريك العولقي قائدًا للجيش الاتحادي، خلفًا لقائده البريطاني "داي"، عند حلول الاستقلال، المقرر في بداية العام التالي(٢). فكان لذلك القرار السابق لأوانه، انعكاساتٍ خطيرة داخل الجيش المشحون بالتنافس القبلي، وكما سنلاحظ في الفصل التالي، فقد تَسبّب ذلك القرار في حالة التمرد والغضب التي شهدتها بعض وحدات الجيش في تلك المدة.

ثانيًا - الحرس الاتحادي:

عندما بدأت بريطانيا تعمل على إدخال معاهدة الاستشارة في محميات الجنوب، عملت في سنة ١٩٣٨م، على تأسيس قوة قبلية مسلحة غير نظامية، تتولَّى حراسة الضباط السياسيين والمستشارين البريطانيين العاملين في

(١) وزير الدفاع الاتحادي فضل العبدلي: في مقابلة مع صحيفة صوت الجنوب، العدد ٢٢، السنة السابعة، الجمعة ١٠ فبراير ١٩٦٧م.

(٢) مذكرة المجلس الأعلى رقم ٤٠: لعام ١٩٦٧م، ملف جلسات المجلس الأعلى، محفوظة بمركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن .

المحميات، وكذلك تتولى الحراسات الشخصية لحكام المحميات. وقد جرى تدريب هذه القوة وتنظيمها على يد الضابط البريطاني المشهور "هاميلتون Hamilton" ونتيجة لدوره في إعداد ذلك الحرس الذي كان في بداية عهده لا يتجاوز المائة جندي عرف ذلك الحرس باسم "**جنود هاملتون**"[١].

وعمليًا فقد ركَّز ذلك الحرس الذي أطلق عليه اسم (الحرس الحكومي) على استقطاب رجال القبائل البارزين، الذين كان لهم تأثير بين أوساط قبائلهم في أوقات السلم أو الحرب، والملفت للانتباه في سياسة ذلك الحرس مع هؤلاء الرجال أنه في الوقت الذي جرى فيه الحرص على تدريبهم تدريبًا عسكريًا مهنيًا لجعلهم مقاتلين أشداء، تم فيه الحرص على ألّا يخضعوا لقيود الانضباط العسكري الصارم في الملبس أو في السلوك، ربما حتى لا يفقدوا صفات الخشونة القبلية التي تسمح لهم بفرض أنفسهم على جماعاتهم، فالبريطانيون على ما يبدو أرادوا من ذلك الحرس أن يتمتع بتأثير اجتماعي مميز فضلاً عن التأثير العسكري. وعلى أية حال، فقد ارتفع عدد ذلك الحرس بعد الحرب العالمية الثانية إلى **٣٥٠** رجلاً، كانوا ينتشرون في عدد من مراكز المحميات أهمها بيحان، ويافع السفلى والعوالق السفلى، والفضلي. ومقره الرئيسي كان في معسكر (شامبيون Champion) الذي أُنشأ خصيصًا له في شمال خور مكسر في عدن. وعزّز ذلك الحرس مع اشتداد التمردات القبلية في منتصف الخمسينات فبلغ عدده سنة **١٩٥٧**م قرابة ألفي رجل، كما عزز بمزيدٍ من الأسلحة الخفيفة ووسائل النقل[٢].

وعند قيام الاتحاد الفيدرالي في المحمية الغربية في **١١** فبراير **١٩٥٩**،

---

(١) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ١٥٦-١٥٨.

(٢) وزارة الإعلام والإرشاد الاتحادية: التقرير السنوي للجنوب العربي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٧٦.

جرى تسليم ذلك الحرس إلى حكومة الاتحاد في اليوم الأول لتأسيسها، فشكّل مع الحرس القبلي التابع للولايات المؤسسة للاتحاد ما عرف باسم " **الحرس الاتحادي**". ومع تزايد عدد الولايات المنضمة إلى الاتحاد، اتسعت قوة ذلك الحرس نتيجة لامتصاص الحرس القبلي التابع لتلك الولايات من جهة وللزيادة في التجنيد من جهة أخرى، حتى وصل في سنة **١٩٦٤**م إلى خمسة آلاف رجلٍ[١]، وانقسم ذلك الحرس بدوره إلى قسمين هما:

- **الحرس الاتحادي الأول**: وهو الحرس الذي تألَّف بدرجة رئيسية من الحرس الحكومي القديم، وعمليًا فقد كان ذلك الحرس، الذي يقوم بقيادته ضباط بريطانيون، وتُسدد مرتباته من المعونة المالية البريطانية لحكومة الاتحاد[٢]، يدعى للخدمة في أية منطقة من مناطق الاتحاد. فقد كانت مهمته الأساسية هي الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام والقانون داخل الولايات الاتحادية بشكل عام، أو بمعنى آخر كان بمثابة قوة شبه عسكرية متحركة داخل مناطق الاتحاد، بحسب الضرورات الأمنية.

- **الحرس الاتحادي الثاني**: وهو الحرس الذي تَشكل من الحرس القبلي، الذي كان تابعًا لكل ولاية اتحادية قبل انضمامها إلى الاتحاد، وعلى ما يبدو فإن ذلك الحرس الذي اعتمد بدرجة رئيسية على أقارب الحكام ومشايخ العشائر، كان لا يتميز بالفاعلية المطلوبة، إذ روعيت فيه الاعتبارات الشخصية والاجتماعية، عند التعيين والترقية، أكثر مما روعيت فيه الاعتبارات المهنية[٣]. وبشكل عام، فقد كانت مسائل الانضباط والنظام العسكري أكثر مرونةً في نظام ذلك الحرس، الذي كان في العادة يخدم في نطاق ولايته فقط.

وكما لاحظنا قبل قليل فعلى إثر إعلان البريطانيين سحب قاعدتهم العسكرية

---

(١) نفس المرجع والصفحة.
(٢) قحطان الشعبي: معركتنا العربية مع الاستعمار في جنوب اليمن، ص ١١٤.
(٣) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص٣٥٧ .

من عدن في بداية سنة ١٩٦٦م، وبناءً على توصيات اللجنة العسكرية التي شكلت لتقديم المقترحات التي يجب عملها لتعزيز قدرات المؤسسات العسكرية والأمنية للاتحاد، أقرَّ المجلس الأعلى الاتحادي توحيد الحرس الاتحادي الأول مع جيش الاتحاد النظامي لتشكيل قوة الجيش، كما أقرَّ توحيد الحرس الاتحادي الثاني والعناصر التي لا تتمكن من دخول الجيش من الحرس الاتحادي الأول، وكذلك شرطة عدن المسلحة وغير المسلحة، وشرطة ولاية لحج في مؤسسة أمنية واحدة تسمى **شرطة الجنوب العربي**، وذلك اعتبارًا من أول يونيو ١٩٦٦م.

وعمومًا فقد بلغ تعداد شرطة الجنوب العربي التي خلفت الحرس الوطني، حسب ميزانية الاتحاد لسنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨م، (٧٧٠٦) رجل. وبلغ عدد من كانوا يخدمون في كل التشكيلات العسكرية للاتحاد (الجيش والشرطة) في تلك السنة (١٧٠٩٤شخصًا). وبشكل عام فقد كان حجم الإنفاق العسكري في اتحاد الجنوب يثير الدهشة، فمثلاً خُصص له في الموازنة الاتحادية لتلك السنة التي تعدت ٢٥مليون دينار، (٥٥ في المائة) من تلك الموازنة[١]. ومع ذلك، فعلى الرغم من تركيز الصرف المالي لحكومة الاتحاد على الجانب العسكري والأمني، وزيادة مرتبات منتسبيه، إلا أن عوامل كثيرة كما سيتبين لنا في الفصل القادم، أثَّرت على معنوية تلك المؤسسات وأضعفت من ولائها لحكامها.

علاقة الاتحاد بالولايات:

مع أن دستور الاتحاد فرض قدرًا من السلطات المركزية على الولايات الأعضاء، وحدد الصلاحيات والمسائل التي تخصُّ الحكومة الاتحادية، وكذلك المسائل ذات الصلاحيات المشتركة بين الاتحاد والولايات، إلّا أن كل ولاية من ولايات الاتحاد ظلَّت محتفظة بشخصيتها الداخلية إلى حدود بعيدة،

(١) حكومة اتحاد الجنوب العربي: الموازنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨، ص ٢٣.

ومحتفظة حتى بمعاهدتها السابقة مع بريطانيا (الحماية والاستشارة) ولذلك عانى التعامل بين الحكومة الاتحادية والولايات من صعوباتٍ كثيرةً، في ظل عدم فرض الدستور الاتحادي على تلك الولايات إتّباع أنماطٍ معينةٍ في حكمها المحلي يتناسب مع نظام الاتحاد، وفي ظل الاختلاف الكبير بين نظم حكم تلك الولايات، فبعضها إمارات وبعضها سلطنات وأخرى مشيخات، وبعضها - وهي قليلة - لها دساتير وقوانين، والبعض الآخر تحتكم للأعراف القبلية.

وفضلاً عن ذلك، فالسلطة المحلية في معظم الولايات كانت تمتاز بالمرونة الشديدة وتفتقد إلى الفاعلية والقوة. وهكذا فإن ضعف سلطة معظم حكومات الولايات، وحرص حكامها على التشبث بأكبر قدر من تلك السلطة، وجهل بعضهم لحدود السلطة الاتحادية على ولاياتهم، عوامل كلها أسهمت في ضعف قوة سلطة المؤسسات المركزية للاتحاد على الولايات الأعضاء.

ومع أن الحكومة الاتحادية حاولت أكثر من مرة، لاسيما في بداية عهد الاتحاد، عقد لقاءاتٍ تنسيقية بين وزراء الاتحاد وحكام الولايات لتوضيح حدود العلاقة الرسمية بين سلطة المؤسسات الاتحادية المركزية وسلطة الولايات، كان أهمها ذلك اللقاء الذي عقدته الحكومة الاتحادية في عاصمة الاتحاد في مايو ١٩٦٢م والذي استمر عدة أيام[١]، إلّا أن تلك المحاولات لم تصل بتلك العلاقة إلى وضعها الصحيح، بفعل صعوبات كثيرة، من بينها التداخل الذي حدث في المسؤوليات عن تلك السلطات. فكثير من وزراء الاتحاد الذين كانوا في الوقت نفسه حكام ولايات، كانوا يحاولون تقوية سلطة وزارتهم في الولايات، ويحاولون من الجهة الأخرى بوصفهم حكام ولايات، تقوية موقف ولايتهم في تعاملها مع الوزارات الاتحادية الأخرى.

وعلى أية حال، فقد كانت المسائل التي كانت تخصُّ السلطة الاتحادية وفق

(١) صوت الجنوب: العدد ٤٩، الأحد ٣ يونيو ١٩٦٢م.

التعديلات التي أدخلت على دستور الاتحاد في سنة ١٩٦٢م هي: الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، واقتراض الأموال، والطيران المدني، والمطارات، والخدمات المتصلة بها، والبريد والتلغراف والهاتف، والإذاعة، والتلفزيون، والطرقات الرئيسية المحسوبة طرق اتحادية بقرار من المجلس الأعلى، والأشغال العامة والخدمات العامة، والمعارف، والصحة والعملة والرقابة عليها، والبنوك والأعمال المصرفية، والعوائد الجمركية، ورسوم السيارات، وتسجيل الآليات والمركبات، وتحديد العطل الرسمية(١).

والمسائل التي كانت السلطة عليها مشتركة بين الاتحاد والولايات، كانت محددة في الآتي: تسليم الأشخاص الجانحين المطلوبين من ولايات أخرى أو حتى من دول خارجية، وتنفيذ الأحكام، وتنفيذ مسائل القبض على الأشخاص المطلوبين بين الولايات، والهجرة، والسجون، وأعمال الشركات، والتعليم، وحقوق الطبع، والاختراع، والعلامة التجارية، والأوزان والمقاييس، والجمعيات التعاونية، وتسويق المنتجات الزراعية والأسماك، ومراقبة المطبوعات، ومراقبة الصادرات والواردات، وتنظيم المرور، والتأمين، ومسائل الزراعة والأسماك(٢).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الصعوبات التي واجهت العلاقة بين سلطة الاتحاد المركزية والسلطات المحلية، إلّا أن تلك العلاقة دفعت معظم ولايات الاتحاد إلى تحسين أسلوب عملها على الأقل من الناحية الإدارية والمالية، بما يتناسب وتلك العلاقة، وفضلاً عن ذلك فقد ساعدت الخبرات التي اكتسبها حكام تلك الولايات في المؤسسات الاتحادية، في ذلك التحسن.

---

(١) مراسلات وزراء الاتحاد وعدن مع وزير المستعمرات البريطاني "الكتاب الأبيض" التعديلات الدستورية: ص ٩-١٠.

(٢) مراسلات وزراء الاتحاد وعدن مع وزير المستعمرات البريطاني: التعديلات الدستورية، ص ١٠- ١١.

وفي كل الأحوال فقد مثَّل ذلك الوضع، الذي ما كان له أن يكون لولا قيام الاتحاد، خطوةً متقدمةً كثيرًا مقارنة بالوضع السائد المتخلف الذي كانت تعيشه قبل ذلك معظم تلك الولايات. فعلى إثره بدأت تظهر القوانين والتشريعات المكتوبة التي تنظم عمل الإدارات والمجالس الرسمية في معظم تلك الولايات، واهتمت مجالس السلطنات والإمارات التي نشطت في عهد الاتحاد بمتابعة عمل الإدارات التابعة لها، من خلال اجتماعات دورية تناقش فيها تقارير مكتوبة عن أوضاع تلك الإدارات، كما ظهرت مجالس البلديات والقرى في عدد من الولايات. ووسط هذا المناخ الذي أدخل قدرًا من الحيوية إلى نظم حكم الولايات، جرتْ في سلطنة الفضلي لأول مرة في تاريخ سلطنات وإمارات الجنوب انتخابات ديمقراطية مباشرة، لاختيار نصف أعضاء المجلس التشريعي للسلطنة في نوفمبر **١٩٦٣م**[١].

علاقة الاتحاد الخارجية:

على الرغم من حرص الحكومة الاتحادية على تهدئة الخواطر، وإقامة علاقات ودية مع محيطها المحلي والعربي، إلّا أن عوامل عدة، منها معارضة ذلك المحيط للسياسة البريطانية في ذلك الوقت، و سيطرة بريطانيا على شؤون الاتحاد الخارجية، وضعف القدرة السياسية لحكام الاتحاد، وتأثير قوى المعارضة الداخلية في الخارج، لم تساعدها على تحقيق نجاحات مهمة في تلك الغاية، حتى مع جاراتها في محميات الجنوب.

فحكام سلطنات المحمية الشرقية، لاسيما سلطنتي حضرموت، قاوموا بإصرار كل المحاولات التي بذلتها الحكومة الاتحادية وكذلك المندوب السامي، لتعزيز الروابط بينهم والاتحاد. ومن أجل ألا يتركوا أي مجال أمام أي محاولات جديدة لِجَرّهم إلى الاتحاد، تَعمّدوا إهمال علاقتهم بالحكومة

(١) صوت الجنوب: العدد ٢٤، الأحد ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣م.

الاتحادية إلى أبعد مدى. وكانت السلطنة القعيطية أكثر تشددًا في موقفها المعارض للدخول في الاتحاد منذ لحظة قيامه. ومع أن سلطنة الكثيري أظهرت في بداية الأمر قدرًا من الميل نحو الاتحاد، إلّا أنها عادت وَغَيَّرتْ موقفها بسرعة، وأبدت بعض الشكوك من عملية الدخول في إطاره[١].

وفيما يبدو فقد كان للنتائج الإيجابية التي أظهرتها تقارير الشركات المنقبة عن النفط في شمال حضرموت خلال تلك المدة، الدور الأساسي إن لم يكن الوحيد، في تلك المواقف التي تمسَّك بها سلاطين حضرموت من عملية الانخراط في اتحاد الجنوب العربي، الذي كان يضم إمارات وسلطنات يغلب عليها التخلف والفقر. وعلى حَدِّ رأي رئيس صحيفة الاتحاد الرسمية الذي قال: " **إن الموقف المعارض للاتحاد في حضرموت ينطوي على رغبة بترولية، السحر الذي يعتقد فيه أنه يحيل حضرموت إلى قطعة فضية** "[٢].

وعلى الرغم من تلك القطيعة التي تَعمدها حكام حضرموت مع اتحاد الجنوب العربي، إلّا أن حكام الاتحاد لم يفقدوا الأمل في إمكانية انضمام حضرموت. وتَعزّز طموحهم في ذلك، بعد انضمام عدن إلى الاتحاد في أوائل سنة **١٩٦٣**م، إذ اعتقدوا أن الاتحاد بوضعه الجديد سيدفع بحكام حضرموت إلى تغيير موقفهم منه، ففي تصريح صحفي لعبد الرحمن جرجرة وزير الإعلام الاتحادي في يوليو **١٩٦٣**م قال فيه: " **إن دخول حضرموت أصبح ضروريًا للاتحاد، فذلك سيعطيه مزيدًا من القوة، وسيعجل بيوم الاستقلال** "[٣].

غير أن الإشارات التي ردت بها سلطنتا حضرموت على حكام الاتحاد لم تكن مشجعة، ففي تصريح للشيخ محمد عبد القادر بامطرف سكرتير الدولة

---

(١) فتاة الجزيرة: العدد ١٦٠٢، الخميس ١٣ إبريل ١٩٦١م.

(٢) أحمد شريف الرفاعي: اتحادان أم اتحاد واحد في جنوبنا العربي، صوت الجنوب، العدد ٢، الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١م.

(٣) صوت الجنوب: العدد٥، ١٤ يوليو ١٩٦٣م.

القعيطية السابق والشخصية الحضرمية البارزة لصحيفة الطليعة الحضرمية ردًا على ما كان يشاع حينها من إمكانية دخول حضرموت في الاتحاد، قال فيه: "**إن الاتحاد انطوى على أخطاء خطيرة أفقدته مزايا الاتحاد الحقيقي، ومنها اعتراف الاتحاد بالسيادة البريطانية على عدن. لذلك فإن دخول حضرموت في الاتحاد لن يكون إلّا بشروط منها، إجراء انتخابات عامة، وأن يتنازل السلاطين عن سلطاتهم للشعب، وأن تقسم مناطق الاتحاد على أساس السهولة الإدارية وليس على أساس التجزئة العشائرية، وأن يستهدف الاتحاد الاستقلال الفوري** "[١]، ومع أن معظم تلك الشروط كانت مستحيلة التحقيق في ظل الوضع السياسي القائم في الاتحاد، إلّا أن وزير الإعلام الاتحادي في محاولة منه لِمدِّ الجسور مع حضرموت، ردَّ على تصريح بامطرف بحرص شديد فقال: "**إن الشروط التي طالب بها بامطرف، بعضها جاري العمل به، والبعض الآخر سيكون متروك للحكومة المركزية للعمل به في المستقبل**"[٢].

وعندما حاول البريطانيون في سنة **١٩٦٥**م عقد مؤتمرات في لندن لعددٍ من الأطراف السياسية في الجنوب، بغرض إدخال تعديلاتٍ على دستور الاتحاد وتهيئته للاستقلال، زار المندوب السامي "رتشارد ترنبول Richard Turnbull" حضرموت في مارس من تلك السنة والتقى بسلاطينها وحاول إشراكهم في الاتحاد وفي المباحثات، لكن محاولته لم يكتب لها النجاح[٣]. ولا ريب في أن المتغيرات الكثيرة التي تلاحقت على المنطقة في تلك المدة، وأبرزها اندلاع الثورة المسلحة في مناطق الاتحاد، عززت من موقف حكام حضرموت المعارض للدخول في اتحاد الجنوب، والأخطر من ذلك فقد شجعتهم على محاولة تكوين اتحاد خاص بهم في المحمية الشرقية. ففي مارس **١٩٦٥**م أُنجز

(١) نفس المرجع: العدد ٦، ٢١ يوليو ١٩٦٣م.
(٢) نفس المرجع.
(٣) فتاة الجزيرة: العدد ٢٧٩٦، الخميس ٢٥ مارس ١٩٦٥م.

في حضرموت، مشروع دستور لقيام دولة مستقلة في حضرموت تدعى "**جمهورية حضرموت المتحدة** "[١]، بتشجيع ودعم على ما يبدو من أطراف وقوى خارجية. ومع أن بعض السياسيين الجنوبيين الذين كانوا حينها يشككون بجدية البريطانيين في مسألة ربط حضرموت بالاتحاد، كانوا لا يستبعدون تشجيع بريطانيا على إقامة مثل ذلك الاتحاد، لأسباب لها علاقة بالمصالح البريطانية في الخليج، وبتزايد أعمال المقاومة المسلحة في الاتحاد، إلا إننا لم نعثر على دليل يؤكد أو ينفي مثل ذلك التشجيع. غير أن الأمر المؤكد هو سعي أطراف سعودية في تلك المدة إلى خلق اتحاد للمحمية الشرقية منفصل تمامًا عن اتحاد الجنوب، وشديد الارتباط بالسعودية، فقد تمَّ في المكلا في **٣/ ٥/ ١٩٦٥م** التوقيع على وثيقة اتفاق بين وزير **السلطنة القعيطية**، وسكرتير **الشيخ عبد الله عوض بن لادن** ممثل الحكومة السعودية، نصَّتْ بوضوح على السعي لإقامة ذلك الاتحاد[٢]. ومع أن عوامل كثيرة وقفت أيضًا في وجه تلك المحاولة، إلّا أن فشلها لم يدفع حكام حضرموت إلى مراجعة مواقفهم المتصلبة من مسألة الانضمام إلى اتحاد الجنوب العربي.

وعلى الرغم من أن موقف سلطنة المهرة من حكومة الاتحاد، لم يكن بالحدة التي كان عليها موقف سلطنتي حضرموت، إلّا أنه بوجه عام كان موقف غير متجاوب مع عملية الانضمام إلى الاتحاد، ففي الزيارة الرسمية التي قام سلطانها عيسى بن علي، على رأس وفدٍ كبير من سلطنته إلى عاصمة الاتحاد في فبراير **١٩٦٦م**، حرص حرصًا شديداً في الكلمة التي ألقاها في اجتماعه مع قيادة الاتحاد، على الرغم من حفاوة الاستقبال التي حظي بها، على عدم إظهار

(١) عمر سالم باعباد: حضرموت والأحداث، دانية للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٩م، ص ٢٠٤ .

(٢) صالح علي باصرة: استقلالٌ تصنعه بريطانيا أم استقلالٌ تنتزعه الجماهير، مجلة سبأ، صادرة عن قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة عدن، السنة الأولى، العدد الثاني، أكتوبر ١٩٨٣ م، ص ٢٧.

أي بادرة أمل بخصوص انضمام سلطنته إلى الاتحاد، وتعمد إبراز بُعد المسافة السياسية بين الطرفين عندما امتدح فوائد تبادل الزيارات بقوله: " **إنها توثق العلاقة بين الدول العربية**"(١).

ومع أن اتحاد الجنوب، بحسب اتفاقية الحماية مع بريطانيا، لم يكن في وضع قانوني يمكنه من إقامة علاقات خارجية رسمية مع أي دولة، إلّا أن أوضاعه تأثرت كثيرًا بما كان يدور في خارجه، وسجلت العديد من القوى الخارجية، وخاصة على الصعيد العربي موقفها من الاتحاد، كما لاحظنا، مقترنًا بموقفها من السياسة البريطانية نفسها. فعلاقة الاتحاد بشمال اليمن تأثرت بالنزاع المستمر بين البريطانيين والأئمة على الجنوب منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. والاتحاد بحد ذاته مَثَّل فصلاً من فصول تلك العلاقة المتأزمة، ومع أن المدة الأولى من عمر الاتحاد شهدتْ هدوءًا نسبيًا في تلك العلاقة نظرًا للأوضاع الداخلية الصعبة التي كانت تمرُّ بها حكومة الإمام أحمد، إلّا أن تلك العلاقة تدهورت على نحوٍ خطير بقيام الثورة في الشمال، إذ أخذ النزاع بين الطرفين يكتسبُ بعدًا سياسيًا وفكريًا خطيرًا، فالثورة مثَّلت تهديدًا لشرعية الحكم التقليدي في الجنوب من أساسه، وليس للسيادة على الأرض فحسب.

ومنذ البداية لم يكن موقف حكام الاتحاد من الثورة موقفا وُديًا، فقد سَعوا بكل السبل لتحريض بريطانيا لاستخدام كل إمكانياتها ضد الثورة وتقديم المساعدة للنظام الملكي الذي كان عدوًا لهم في الأمس. بيدَ أن الأمور لم تذهب كما أراد لها حكام الاتحاد ومن ورائهم البريطانيون. فالثورة شحنت معظم سكان الجنوب كما هو الحال في الشمال، بمشاعر وطنية وعربية لا حدود لها، وَحَرّكت آمالاً عريضة لمستقبل اليمن كله بعد غياب نظام الأئمة المتخلف، الذي كان ينفر منه معظم اليمنيين، وكما سنلاحظ في الفصل القادم، فقد دخلت أوضاع الاتحاد على إثر قيام الثورة والجمهورية في الشمال في غاية التعقيد .

(١) صوت الجنوب: العدد ٣١، الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٦٦م.

ولم تكن صلات الاتحاد بالدول العربية هي الأخرى في حالة جيدة، لأسبابٍ ذكرناها في الفصل الثالث بعضها يتعلق بمساندة الدول العربية لموقف حكومة الشمال من الاتحاد، والبعض الآخر يتعلق بالنزاع العربي البريطاني وبالثورة التحررية ضد الاستعمار. وبعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر في شمال اليمن تصلبت مواقف بعض البلدان العربية ضد الحكومة الاتحادية بشكل واضح، لاسيما مصر التي كانت بمشروعها القومي لاعبًا رئيسيًا في الأحداث السياسية التي شهدها جنوب اليمن خلال ذلك العهد، والتي سنأتي على توضيحها في الفصل اللاحق. وفي الوقت نفسه فقد تبدّلت مواقف بعض البلدان العربية الأخرى من الاتحاد، بسبب الخطر الذي رأته في ثورة الشمال على مصالحها ومستقبلها.

فالسعودية مثلاً عملت على التقرب من الحكومة الاتحادية ومدّها ببعض المساعدات، وتكررت زيارة مسؤولي الاتحاد إلى السعودية، لأسبابٍ لها علاقة بموقف الجانبين من الأحداث الدائرة في الشمال، و حتى لا يثيروا مزيدًا من غضب القوى الوطنية ضدهم كان وزراء الاتحاد يُظهرون مبررات أخرى لتلك الزيارات. فعندما زار وزير الخارجية الاتحادي المملكة العربية السعودية في مارس ١٩٦٤م لذلك الغرض، صرّح للصحفيين أن الهدف من تلك الزيارة هو بحث موضوع التسهيلات الخاصة بحجاج الجنوب مع السلطات السعودية[١]. وبعد أيام قلائل من تلك الزيارة انتدب موظف من وزارة الخارجية الاتحادي إلى جدة لرعاية المصالح الاتحادية في السعودية، لكنه لم يمنح مكتبًا مستقلاً، بل أُلحق بالسفارة البريطانية، وظل فيها يمارس عمله ممثلاً للاتحاد في السعودية[٢].

(١) الكفاح: عدن، العدد ١٩٦، السنة الخامسة، ١٠مارس ١٩٦٤م.
(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي للاتحاد الجنوبي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٨٣.

وفي سنة ١٩٦٦م زار وفد اتحادي عددًا من البلدان العربية، أهمها السعودية، فقابل الوفد الملك فيصل أكثر من مرة، وحصل على وعود سعودية بتقديم ثمانين مليون ريال سعودي مساعدة للاتحاد[١]. كما اهتمت الكويت كذلك بذلك الوفد، وأظهرت تضامنها مع اتحاد الجنوب، ووعدت بإرسال خبراء إلى حكومة الاتحاد في مجال تطوير المشاريع الإنشائية والعمرانية في الاتحاد، كما قدمت مساعداتٍ في مجال الدعاية والإعلام للاتحاد[٢].

ولأن الاتحاد لا يتمتع بالسيادة، فلم يكن للبلدان الأجنبية أي تمثيل دبلوماسي متبادل مع حكومة الاتحاد. وإنما كانت هناك عدد من القنصليات العامة في أراضي الاتحاد، وبالتحديد في عدن، وجميعها للبلدان التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع بريطانيا، مثل أمريكا، والهند، وباكستان، كما كان هناك عدد من القناصل الذين يمثلون بلدانهم فقط بصورة فخرية[٣].

وحاولت حكومة الاتحاد بموافقة البريطانيين إقامة بعض الصلات مع البلدان الأجنبية التي كانت ترى فيها سندًا ممكنًا لها بعد الاستقلال ومنها أمريكا، التي زارها ممثلو الاتحاد أكثر من مرة بغرض حصول الاتحاد على دعمها المادي والمعنوي. ففي نوفمبر ١٩٦٣م زار الشيخ محمد فريد العولقي وزير الخارجية العاصمة الأمريكية واشنطن وبرفقته السكرتير الدائم للوزارة محمد صالح عفارة، فقوبل بِكرمِ ضيافةٍ غير مُنتظر، وعقد معهم مساعد وزير الخارجية الأمريكي محادثاتَ مُطولة غير رسمية في وزارة الخارجية الأمريكية[٤]، وفيما يبدو فقد كان الدافع الرئيسي للاهتمام الأمريكي اللافت للنظر في تلك الزيارة، تلك التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة في ذلك

(١) مجهول المؤلف: مذكرات حول الجزيرة العربية، ص ٥٧-٥٨.
(٢) صوت الجنوب: العدد ٢٩ السنة الخامسة، الجمعة ١١ فبراير ١٩٦٦م.
(٣) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: التقرير السنوي للاتحاد الجنوبي ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٨٤.
(٤) صوت الجنوب: العدد ٢١، السنة الثالثة، الأحد ٣ نوفمبر ١٩٦٣م.

الحين، والتي كان أبرزها دعم القوات المصرية للثورة في شمال اليمن، الذي أثار حفيظة الأمريكيين وأصدقائهم في تلك المنطقة.

وكانت بريطانيا قد حاولت تقديم الحكومة الاتحادية على أنها الممثل الشرعي للجنوب في المحافل الدولية، فأصرَّت أكثر من مرة على حضور ممثلي الاتحاد في اجتماعات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة، وخصوصًا عندما كانت تناقش تلك الهيئات قضايا تهمُّ الجنوب مثل النزاع الحدودي بين المحميات وشمال اليمن(١). وقضية تصفية الاستعمار من الجنوب، غير أن هيئة الأمم المتحدة ظلَّت تتعامل مع بريطانيا بوصفها دولة مستعمرة لجنوب اليمن، تقع عليها المسؤولية القانونية في القضايا السياسية المتعلقة في الجنوب، ولم تعترف بحكومة الاتحاد حكومة شرعية لأبناء الجنوب.

واختلف أمر الاتحاد بعض الشيء مع المنظمات غير السياسية التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة اليونسكو، ومنظمة الأغذية الدولية " الفاو" إذ سمح للحكومة الاتحادية المشاركة في الاجتماعات الإقليمية لفروع تلك المنظمات.وعلى خلاف الجامعة العربية التي لم تقبل التعامل مع اتحاد الجنوب العربي، وَجّهت منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان للسعوديين دورٌ فاعلٌ في تأسيسها، أكثر من مرة دعوتها لحكومة الاتحاد لحضور اجتماعات ذلك المؤتمر(٢).

❁❁❁❁❁

(١) شارك ممثلين من حكومة الاتحاد اجتماعات مجلس الأمن الدولي في نهاية مارس ١٩٦٤م، عندما ناقش المجلس قضية النزاع الحدودي بين البريطانيين وحكومة الاتحاد من جهة، والحكومة الجمهورية في شمال اليمن.

(٢) وزارة الإرشاد والإعلام الاتحادية: نفس المرجع السابق ونفس الصفحة. .